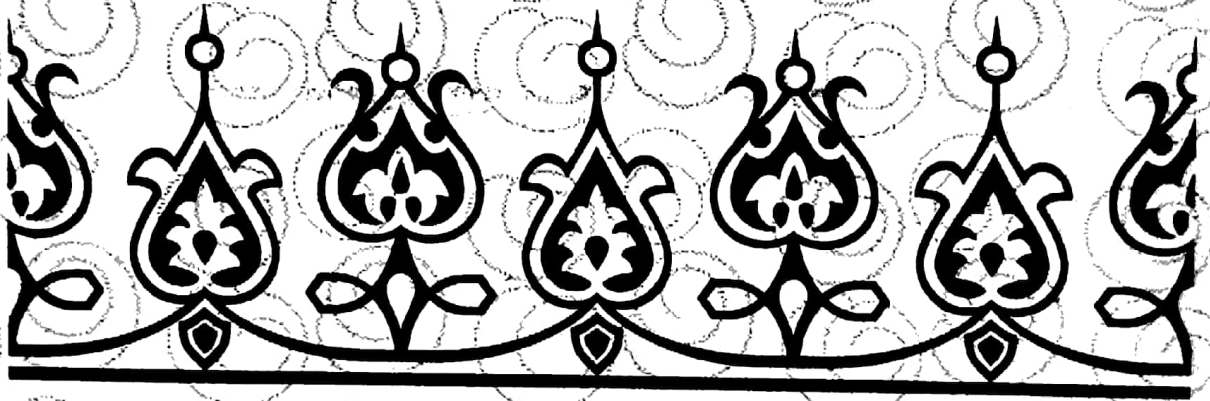


واكد عبد الحليم

بؤس الفكر



منشورات مكتبة اقرأ - فسنطينة - الجزائر

واند عبد الحليم

بؤسه الفدر

منشورات مكتبة اقرأ - قسنطينة - الجزائر

محفوظ جميع الحقوق

المؤلف: واكد عبد الحليم

العنوان: بؤس الفكر

القياس: 16×24 سم

عدد الصفحات: 104 صفحة.

عدد النسخ: 500 نسخة.

الطبعة الأولى 2013.

التصميم والتصنيف: المهندس حسين رأس الجبل.

الطبع: مطبعة مكتبة اقرأ قسنطينة الجزائر.

الهاتف: 0021331925165

" كان سلوكي في المدرسة.شبيها بسلوك كائن نصف متوحش يمضي في الطريق المألوفة كي يحصل على غذائه، لكنه ينسحب هاربا به إلى وكره، ليمارس زاده من العلم بأسلوبه الخاص."

أ.ميلن

توطئة :

إحساس المراهق وهو يحرق مراحل التهيؤ لأول موعد غرامي، هو أبلغ وصف للشعور الذي ينتاب الكاتب وهو ينجز كتابه الأول، إنه التوقان لرؤيته يصدر ويطلع، وهو إحساس من الصعب كتمانته وإخفاؤه، ومؤدى هذا بطول المدة قد يكون تشكل حالة لا صبر. وهي حالة أراها قد قلصت في الرغبة والإرادة في تناول أوسع وأعمق لما طرحته.

لقد كنت أكتب وأنا محاصر بصراع يدور في جنباتي، تملؤه مزاحمة اللهفة لانسياب الأفكار، يزيد من حدته إدراكي المسبق بأن قوة تدفق الأفكار هو من يحدد جدية أي عمل إنساني، فما بالك الكتابة. إن مقارعة الشوق للزمن من شأنه أن يقلل من التركيز وهو أمر لازم لمثل هذه الأمور.

لقد عمدت إلى تصبير نفسي بالقول أنني بذلت قصارى جهدي متحريرا الدقة والأناة وذاك بمغالبة التواقان، و الأمور على كل حال تقاس قيمتها على حسب شدة إلحاح الهوى.

وقد وجدت تخريجة استعملتها مطية لخلق حالة رضا ذاتي، وهي أن هذا التساهل ما هو إلا حيلة وتكتيك لتخفيف هذا الشعور، تحسبا لما هو آت من إصدارات أخرى إن شاء الله وأنا هنا أطبق القول المأثور ((كل مبدول مملول)).

إلا أنني في الأخير أرجع في أمري لأجدني مقرا بقصور في الجهد كان يمكن أن يعطي للكتاب صورة أحسن، على هذا وذاك وجدت من الواجب أن أطلب تفهم القارئ لما أجده واعتقده ذعفا وتساهلا مني إزاء التوقان.

بالإضافة إلى هذا كان علي أن أدفع عن ذهني ما يمكن أن يطبع فيه من صور عن ما آلت إليه مكانة الفلسفة في مجتمعاتنا، إن خفوت صوت العقل النقدي فينا شكل تهديد ا عمل على تثبيط همتي واندفاعي. إلا أنه والحمد لله تكفل المحيطين بي بالحيلولة دون أن يمتد أثر ذلك إلى العمل، وذلك بالتشجيع

ومد العون فجنبوني بهذا صراعا آخر أحسبه أصعب وأمر من الأول. لذا فانا أتوجه بكامل الشكر والامتنان لكل من ساهم معي في هذا الإصدار.

في مقابل هذا كنت أحاول دائما أن أكون متيقظا على ألا تصل هذه الهموم لتصيب حرיתי في التفكير، لأنني أعني جيدا وقد أتفق مع الكثير في هذا، بأن فقدان حرية الفكر هو بمثابة عملية استنزاف له، فانا سبنسري وبامتياز لأنه يمكن أن لا أصرح بما أفكر به ولكنني غير مستعد تحت أي ظرف أن أصرح بما لا أقتنع به. أتحدث عن حرية الفكر وليست حرية التعبير، لأنني أعتقد أن حرية التعبير لا بد أن تُقطف من نضج ممارسة وتراكم تجارب.

في الأخير فإن عقيدتي الفكرية أعلنها بلسان فيلسوفنا الكبير الكندي: ((أنه لم ينل الحق بما يستهل الحق أحد من الناس بجهد طلبه ولا أحاط به جميعهم، بل كل واحد منهم أما لم ينل منه شيئا وأما نال منه شيئا يسيرا بالإضافة إلى ما يستهل الحق، فإن جمع يسير ما نال كل واحد من الناقلين الحق منهم اجتمع من ذلك شيء له قدر جليل))¹.

1 - آرثور سعديف، وتوفيق سلوم، الفلسفة العربية الإسلامية، ص 117.

المقدمة

((إن الصيغة الأساسية للعلاقة بين الشرق الأدنى وأوروبا كانت قد تشكلت بالغزو النابليوني لمصر عام 1798، الذي كان على أكتفه وجه النموذج الأتمل للمصادرة العلمية التي تمارسها ضد ثقافة ما ثقافة أقوى منها. ذلك أن احتلال نابليون لمصر أدى إلى تحريك عمليات بين الشرق والغرب ما تزال تسيطر على منظوراتنا الثقافية والسياسية المعاصرة))

¹ إدوارد سعيد

تعلن النهضة العربية نهايات القرن 18 كبداية تورم زمني بنائي للفكر العربي، فعبّر الدراسة التحليلية للأوضاع والظروف المشكلة لها يحدد تكوينات الفكر العربي الحديث. يزيد من مصداقية هذا التجاوز الدراسي للفكر العربي عبر المرحلة التي تمتد أو تمثل فترة أفول الحضارة العربية وبزوغ الحضارة الأوروبية، أي المؤرخة بين القرن 15 إلى القرن 18، وهو ما يطرح صعوبات بالنسبة للإجابات حول درجة القطيعة والتواصل للفكر العربي مع الحضارة العربية الآفلة.

إن النهضة العربية كانت نتيجة صدام استعماري مع الغرب، كُشف عبره عن اختلال لميزان ومقاييس التفوق الحضاري لصالح الغرب، إنه بمثابة إعلان مستفز لانتقال مقاليد التحكم المعرفي، ((حتى إذا شعرت بقوتها هجمت على الشرق بآلاتها وأسلحتها. واختراعاتها فتساقطت الأقطار في يدها[.....] فكان من جراء هذا الضغط أن أخذ وعي الشرق يستيقظ وطموحه يتوثب))². هذا الطرح الكرونولوجي إذا أعطيناه صيغة لها علاقة بالتاريخ المعرفي وحيثياته المشكل للفكر العربي الحديث، فإننا سننونه بالسؤال الأعظم الذي

1 - إدوارد سعيد، الاستشراق - المعرفة، السلطة، الإنشاء -، ص 73.

2 - أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، ص 8-9.

طرحه الأمير شكيب أرسلان: لماذا تقدم الغرب وتخلفنا؟، هذا السؤال هو من أفرز الدوافع والغايات المتحكمة في آليات الفكر العربي الحديث. يمثل لنا النظر من نافذة التاريخ المعرفي الخلفية الفكرية المشكلة لكل الوقائع الأخرى، والتي تصف إشكالية التخلف بأنها تتضمن كل الأسئلة الفرعية. إن إشكالية التخلف العربي أمام الغرب أنتجت زخما فكريا امتد حتى منتصف القرن 20 كان مثار للدهشة والإعجاب، لما تخلله من ثقافة انفتاح وتسامح على يد مفكرين كبار أمثال محمد عبده، وجمال الدين الأفغاني، وجورجي زيدان، وقاسم أمين، وطه حسين، وفرح أنطوان، والكواكبي... الخ هذا العصر هو من خط بيده تبلور مختلف المدارس الفكرية العربية.

بعد مرور حوالي القرن عن هذه المرحلة المستنيرة في تاريخنا المعاصر، مازالت إشكالية التخلف هي المحددة لمختلف عمليات الفكر العربي، لكن مع تغيير في الصيغة الزمنية لسؤال الأمير شكيب والذي أصبح يطرح بالشكل لماذا لم نتقدم؟. بالإضافة إلى تساؤلات فرعية أخرى تثير الحزن تتعلق بهامش الحرية الفكرية والتسامح. لقد أضيف إلى فشلنا المعرفي في تجاوز إشكالية التخلف مساهمتنا في خلق جو تكفيري إقصائي.

لقد مارس الفكر العربي على طول هذه المدة عمليات نقدية عديدة على الوقائع والأحداث أفرزت في الأخير ليس فشل فحسب، بل تراجع عن تحقيق المشاريع الحضارية الكبرى التي أعلنت مثل الديمقراطية والعدالة والوحدة.... الخ.

هذا الأمر يفرض علينا الاتجاه نحو الذات، أو بمعنى آخر أنه حان الأوان أن نعكف على توجيه عملياتنا النقدية وبقوة نحو هذا الفكر، العمل على مراجعة نجاعة وجدية منطلقاتنا ووسائلنا ومناهجنا الفكرية، وضرورة إشاعة حالة شك خانقة لكل بديهياتنا وتصوراتنا المقدسة، لم يعد لنا المزيد من المبررات

الخارجية لتتكئ عليها في تبرير خيبتنا. فقدان الثقة في مثل هذه الظروف قد يكون أمر مستحب.

لقد أدى التناثر النقدي اللومي الذي ميز الفكر العربي والذي حرص دوما على إبعاد وسائله ومناهجه عنه إلى تحكّم النزوية واللحظية في أطروحاته، وانتشار للطوطمية والتقدّيس ونفي الآخر، هنا لا يمكن أن نفسر ذلك إلا بخلل في طرق بناء هذا الفكر. في حالة التيه ولإيجاد الحلول علينا أن نتجه مباشرة إلى الأدوات التي نستعملها لأن غير هذا معناه الضياع في التفاصيل.

من الصحة القول بأن الفلسفة هي مرآة المجتمع، دورها ومكانتها تعطي صورة صادقة عن ثقافة وأحوال المجتمع. لكن هذا الأمر تكون له مصداقية لما نقيم علاقة متكافئة نقديا بين الواقع والتفلسف كأدوات فهم.

هذا الكتاب هو محاولة للانتقال أو تجاوز للفكر اللومي الذي يؤسس منطلقاته عبر الالتصاق بالتصورات التي تعطي للوقائع السببية المطلقة في الإنشاء الأخير لخيارات وإنجازات الفكر العربي، والتمسك بأيقونة اخترعوها اسمها فكر البؤس.

الانكفاء التقديسي حول أفكارنا والتي تهتكها الوقائع والأحداث في كل مناسبة، هو محاولة تمثيلية فاشلة للتغطية عن القصور الإبداعي أمام الواقع، وأيضا الترتيب لمزيد من الخيبة والانكسار، على عكس هذا الاعتراف في حالة الفشل بالقصور في الأدوات والرؤى هو إعلان ثقة حقيقي بقدرتنا الإبداعية على التغيير والمضي فيه .

بؤس الفكر هو دعوة لخلق نمطية فكرية جديدة، تزيل الآثار الإقصائية المغلقة التي سببها فكر البؤس علينا أن ندرك جيدا أن انفتاحنا على أفكارنا ومعتقداتنا هو السبيل الصحيح لانفتاحنا على غيرنا.

تمهيد:

البناء الفلسفي الصحيح

إن رؤيتنا للبناء الفلسفي الصحيح تنبع من وتتأسس على علاقة واضحة الرؤى بين النظريات والأفكار التي تنطلق منها وإليها النتائج والمفاهيم، هذه العلاقة ليست فرزا لانتقال اعتباطي بين مكونات الفعل الفلسفي بل الطبيعة المتدفقة في علاقة الفكر بالموضوع هي جوهر تشكيلها، وبدقة أكثر فإن المصدر الضاغط على اختياراتنا الفكرية ليس النظريات والمفاهيم بل هو التعرض الحر لتداعيات التفاعل بين الفكر والموضوع، والذي نضعه المحدد الأول والأخير لكل الأفكار وما يصدر منها من نتائج ومناهج.

لا نقبل أن تكون شهرة وذيوع صيت الأفكار متكافؤا لفعل تبريري لحالة استبدادية تقوم بها هذه الأفكار على مناحي اختياراتنا الفكرية، بل الوجود الموضوعي هو ما يجب أن يتخذ كسببية منهجية في استخدام الأفكار والمفاهيم، وأيضا الحرص على التأكد من قدرتها وقدرتنا على خلق منظومة فكرية سامحة لهذه الأفكار بتدفق ذاتي منتج لأفكار أخرى، بدل أن تتحول إلى أصنام يسفه من لا يعبدها. إن عمق وأهمية فكرة هو قدرتها على الاستمرار في لعب الدور التحفيزي للعمل النقدي وإثراء الذهن بإمكانيات إبداع أفكار أخرى.

البناء الفلسفي الصحيح يبدأ من الاستجابة لضرورات الموضوع بعيدا عن التوصيف المبني على البدهاة والعمومية، وأيضا ترك فسحة للوقائع في فرض إرادتها على المشتغل، فللكاتب الحرية في اختيار منطلقاته الفكرية وتعريفه لكن في المقابل وعلى طول المناقشة عليه احترام النسق المنطقي. إن النتائج تستمد مصداقيتها من سلامة البناء الفكري أي من داخل البناء وليس من الخارج.

إن وضوح الأسس العامة المنهجية التي يقوم عليها البناء الفكري يحقق قصديه مساعدة القارئ على التعاطي السلس والواضح مع مختلف انبثاقات

الفعل الفلسفي، وتحقيق إمكانية أكبر في التواصل مع القارئ، وأيضا الحيلة من نشوء حالة اللاوعي في وضع الحدود الفاصلة بين جدية وعمق الأفكار المطروحة أو نفي ذلك.

النقد وصيرورة الفلك

تكمن الشروط الموضوعية لإحداث إنتاجية معرفية في وجود صيرورة فلسفية تأملية مستمرة ومتدفقة تضمن بناء معرفيا ، هذا الأخير يكون أساسا نظريا ومنهجيا ينطلق منه ووفقه الإنتاج المعرفي.

يقوم هذا التنظير على الأسبقية السببية النظرية والتحفيزية للفلسفة بالنسبة للإنتاج العلمي، هذه الأسبقية مبرهن عليها منطقيا ومن شواهد التاريخ - . نتحدث عن السببية إن كان في الجانب الإستمولوجي* ، أو في تفعيل الإمكانيات المتعلقة بالسياق التاريخي الاجتماعي الذي يحاصر العمل الفكري كفعل إنساني، وأيضا التدخل في تحديد الغايات والتحكم في تداعيات وانبثاقات العلم الحياتية.

إن الانتقال من الحالة الاستهلاكية العلمية إلى الحالة الإنتاجية، أي من النمطية الكليشيهية إلى التحليل الفكري الجاد والعميق يمر عبر شحذ الهمم والعقول للبحث عن السبل والوسائل لتفعيل العمل الفلسفي ليُصَيِّرَ هو الموجه للوعي الاجتماعي.

ينحونا بنا هذا إلى وضع العلاقة الجدلية بين العمل الفلسفي والسياق التاريخي الاجتماعي على محك وسائل العقل، وهذا لإيجاد المتطلبات والاستلزمات

* - الإستمولوجيا: يظهر مصطلح "الإستمولوجيا" Epistemology/ Epistomologie ، وتنضح علاقته بنظرية المعرفة عند تحليله لغويا، فمصطلح Epistemologie في اللغة الفرنسية مشتق من الكلمة اليونانية Episteme التي تعني "العلم" أو "المعرفة العلمية" والمقطع "Logie" الذي يعني في أصله اليوناني "Logos" أي "نظرية"، وبالتالي فإن كلمة "إستمولوجيا" تعني حرفيا "نظرية العلم".

ويقدم "أندريه لالاند" تعريفاً للإستمولوجيا يرى فيه أن هذه الكلمة تعني فلسفة العلوم ، والتي تعني دراسة نقدية لمبادئ العلوم وفروضها ونتائجها بغية تحديد قيمتها ومداهها الموضوعي.

المتعلقة بالتوترية بين الفعل الفلسفي وضرورات السياق، وومن ثم العمل على زيادة خضوعه إلى شرطية التنظير الفكري الناتج عن الفعل الفلسفي.

إن العلاقة بين العمل الفلسفي والسياق الاجتماعي خاضعة كتغير إلى عاملين متلازمين، ناتجين ومحددين من وفي طبيعة الفعل الفلسفي، المحدد الأول هو القدرة التغييرية للعقل على هذا السياق، والمحدد الثاني موقع العمل الفلسفي في جوانبه المنهجية والتنظيرية مع تاريخ المعرفة.

للتوضيح نأخذ كمثال التوسع الإسلامي فسياقه الاجتماعي هو من أسس للحضارة الإسلامية وهذا يصدق أيضا على الحضارات السابقة، فحتميات السياق هي من حددت تطور المعرفة آنذاك وليس العكس، والقدرة التغييرية الضعيفة آنذاك جعلت من خارج السياق صعب عليه الاندماج والاستفادة من نتائج حضارة هذا السياق.

السياق الاجتماعي كان هو المحدد للعلاقة مع الفلسفة كفعل، هذه المراتبية التأثيرية خلقت صعوبة للتفاعل الحضاري المبني على الفلسفة.

هذا الحالة التفاعلية تغيرت مع النهضة الأوربية، فالطفرة العلمية الكبيرة لفتت وأعطت للفكر الوسائل متمثلة في الفكر الاجتماعي لإحداث وإيجاد توترية جديدة بين الفلسفة والسياق التاريخي الاجتماعي، إن الفكر الاجتماعي هو ممارسة الفكر للزومياته على الاجتماع الإنساني. إن تطور العلوم المادية كان نتيجة وسبب فلسفي لوجود هذه القفزة الفكرية الاجتماعية، فالجامعات والمطابع وتطور وسائل النقل والتكنولوجيا استعملتها الفلسفة لانتقالها فكريا إلى الاجتماع الإنساني.

هذه القدرة التغييرية الكبيرة أفرزت معادلة جديدة للتفاعل الحضاري بين الأمم أو موقعها مع تاريخ المعرفة، فسهولة نقل العلوم والتعلم وتقنيات الاتصال المتطورة أصبح معها احتكار العلوم بنية أو بدونها أمر صعب، إن زيادة قدرة الفكر تفاعليا مع السياق الاجتماعي أعطى للتفاعل الحضاري قوة أكثر.

القصدية من هذا التحليل هو تبين أن الفكر العربي الحديث تتوفر له الإمكانية لإيجاد المتطلبات الموضوعية لخلق صيرورة فلسفية، وهذا لسهولة الاستفادة من كل ما وصل إليه تطور العلوم في الجهة الأخرى من العالم، فالحالة الفكرية الاستهلاكية يمكن التعامل معها بوجود فرص أكبر للإطالة على الآخر. من المعلوم أن النهضة العربية الحديثة كانت نتيجة لوجود إمكانية كبيرة لانتقال العرب للدراسة في الغرب، وقدوم الإرساليات الغربية إلى الوطن العربي. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه لماذا لم ينجح الفكر العربي في بعث هذه الديناميكية الفكرية مع أن موقعه من تاريخ المعرفة الذي أحد منجزاته التاريخية بيد الغرب، لا يعيقه على الانخراط والتفاعل مع الزخم المعرفي العالمي. إن الإجابة عن هذا السؤال يُوضع كمقدمة بنائية فكرية تشكل من الإدراك العميق بأن تدفق الصيرورة الفلسفية العمودي والأفقي وإخراجها من الشكلائية إلى الإنتاج والتأثير، يمر عبر التفريق بين الوسائل اللازمة لبعث الصيرورة وبين الميكانزمات الضامنة لاستمرار هذه الصيرورة، فوجود الباحثين والدكاترة والجامعات والإنتاج الفكري.... الخ وكل صور الوسائل التعليمية ليست الشرط الموضوعي الأقوى لوجود صيرورة فكرية، صحيح أنها تمثل جزء مهم في بناء الصيرورة لكن علينا أن لا نغفل على إنها هي أيضا لا بد أن تخضع للفعل الفلسفي.

إننا لما نتحدث عن الفعل الفلسفي فنحن بصدد دائرة واسعة ومتشابكة تعكس وتتماشى مع تشابك الحياة الاجتماعية. لذا فالصيرورة الفلسفية ولطبيعة عملها المراد أي استمرار تدفقها، توجد مواقع ميكانزماتها في بعث عملية فكرية نقدية تطل العمل الفلسفي، وتكون فاعلة دائمة الحضور على كل جوانبه وفي أقصى اتساع، وهي تشمل بنية وآلية ومناهج ونتائج الصيرورة حتى تصل إلى العملية النقدية نفسها.

إنها عملية نقدية تنبع من ذاتها وتستمد وضوحها وفاعليتها من تكوينيتها، لتنبعث وتشمل كل فروع الفعل الفلسفي الذي بدوره يكون الأساس الفكري للإنتاج المعرفي الشامل والمؤثر في كل انساق الحياة.

إذا لم تكن العملية النقدية تنطلق وفق رؤية واضحة ممنهجة منبثقة من تأمل فلسفي متسق المعالم، فإنه سَخُلِقَ معطيات خاطئة وتُغيب معطيات لها علاقة حاسمة بالفكر وتُمد توترات قيمة غير دقيقة .

يرتبط الإبداع والتجدد الفكري بالإبداع والتجدد في العملية النقدية، تفعيلها هي أكبر مهمة أمام أي نسق فكري يريد الاستمرار والإنتاجية المعرفية وزرع كوامن القوة فيه .

إن جمود وناجزيه ومتعالية العملية النقدية عن المتغيرات والمتطلبات التطورية للفكر يؤدي إلى طغيان العموميات وحجب للتفاصيل والخصائص، وخضوع التفسير للنتائج المسبقة المتضمنة في الأحكام القبلية، وتحول الفيلسوف من العمل التحليلي البنائي إلى العمل الدعوي، وفصل الذات عن الواقع بل أكثر من ذلك إخضاعه للميول والنزوات، وتحوير للجدلية في العلاقة بين الفكر والواقع والتي تقوم على تأثيرية الواقع على الفكر وامتصاص الفكر لهذه التأثيرية وتحويلها إلى لزوميات فكرية.

إن تفعيل العملية النقدية يمر عبر الفهم و التعاطي الإيجابي مع الضرورات التكوينية للفعل الفلسفي، لا يمكن بأي حال إيجاد مكان العجز وتحديد الخلل دون فهم الفعل الفلسفي كفعل إنساني وانبثاقاته وتداعياته. يجب أن تكون لنا رؤية واضحة حول نوعية وطرائق استعمال أدوات معيارية ومقاربات حقيقية، هذه الأخيرة هي التي تمثل الضامن المنطقي الاستنتاجي لتوجيه العملية النقدية، وإضاءة علاقات العام والخاص، والمقدمات والنتائج، والمنهج والنظرية، والذات والموضوع.

إن العملية النقدية الذاتية التي نريدها تحيلنا إلى التعاطي الضروري مع الفلسفة العربية الحديثة، وذلك حتى نكون في اتساق مع تاريخ المعرفة والذي يمثل الشرط الموضوعي في نجاح هذه المهمة.

تطور وتقدم الغرب كان نتاج تغيير في عمليات التفلسف، لذلك فليس من الموضوعية أن نكون خارج جدلية التفاعل بين الفلسفة العربية والفلسفة الغربية والتي تتحكم فيه هذه الأخيرة.

إن أي نشوز خارج هذه الجدلية معناه إخراج إشكالية التخلف أو فصلها عن إيجابيات البحث عن كفاءات تفعيل وسائل ومناهج هذا الفكر.

العمل على هذه الجدلية يمدنا بتصوير واضح حول التطور الذي حدث على مستوى مواضيع ومناهج الفلسفة، وهو شرط أساسي لفعالية أي عمل فكري.

هذا التطور أعيد وأكرر تم بيد الغرب الذي هو الآن يمسك بأحد منعرجات التاريخ المعرفي، التوهم بقدرتنا على التفلسف بدون الوعي والعمل على ضوء مقتضيات هذا الواقع هو كلام فارغ دعائي لا غير .

السياح الأول

النهضة الأوربية

من فلسفة العلم إلى علمية الفلسفة

يقول أحمد خان: ((إن العلم اتخذ شكلا جديدا فلم تعد طبيعيات أرسطو ولا نظريات ابن سينا ولا جبر الخيام بكافية، وهي لا تصلح للدراسة إلا من الناحية التاريخية))¹.

ويقول كومت: ((إن الميتافيزيقا هي مرحلة التطور السجين، ولقد حان الأوان للتخلي عن هذه الصبائيات ، فالفلسفة لم تكن شيئا ما يختلف عن العلم، بل إنما تنسيقا لجميع العلوم بقصد تحسين أحوال الحياة البشرية))².

عصر النهضة وآلهة العقل

في باريس التهب الثورة الفلسفية الأوربية، صورت مسرحية لتأليه العقل عن طريق عبادة " آلهة العقل"، وقد جسدت الدور سيدة فائنة من سيدات الشوارع ، إنه الإيمان القوي بالعقل الذي أنجب سبنوزا شامخا وهو يواجه الطرد من طائفته اليهودية، وحماسة بيكون التي أشاعت أخيرا في أوربا الثقة بقدره العقل في الغوص في كل الأشياء.

لقد كانت صرخة بيكون: ((أما أن نتجاوز أرسطو على ضوء أرسطو بالذات فهو أن نعتقد أن باستطاعة نور مقتبس أن يزيد في ضياء النور الأصلي))³ بداية مخاض قوي سيدوم عقود من الزمن ويجر إلى معارك فلسفية كبيرة لم يشهد لها التاريخ المعرفي مثل منتهية بنا إلى طفرة علمية رميية وتحول عميق في علاقة الإنسان بنفسه وبوجوده، والدخول في ديناميكية فكرية إبداعية متسارعة تريح في

1 - أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، ص 133.

2 - ويل ديورانت، قصة الفلسفة، ص 598.

3 - ويل ديورانت، قصة الفلسفة، ص 247.

كل مرة ميدان تنزل فيه، كل هذا عنوانه التجربة، مكنونه القرب من الموضوع،
وقصديته إخضاع الوجود.

لقد كان عصر النهضة الأوربية إيذاناً بتجاوز الفكر لنفسه إلى الموضوع،
وإقامة علاقة جديدة بينهما تكون أكثر مباشرة وفعالية.

كان هذا تنمة للمجهودات الجبارة للفلسفة العربية الوسيطة التي أسهمت
في تطوير المنطق الاستقرائي وإعلاء شأن التجربة، وترسيخ النزعة الدنيوية في
الفكر الفلسفي الغربي وتوطيد صلاته بالعلوم الطبيعية.

((إن الفلسفة العربية قد ساعدت عموماً في ترسيخ النزعة الدنيوية في الفكر
الفلسفي الأوربي، وفي توطيد صلاته بالعلوم الطبيعية، فكان لها دورها في
التهيئة لظهور وتطور فلسفة عصر النهضة.))¹

لقد عملت الفلسفة الأوربية وبكل قوة في توجيه العقل إلى محاصرة المادة،
ونقل ثقل القصدية من الفهم إلى التغير، ووضع النتائج ودلالاتها معيارية
تصحيحية للنشاط الفكري، وإعلان طلاق المعرفة من الاستعمال والمشاهدة
والتركيز على الخبرة والنتائج.

((فالعقل قد هبط من عزلته المتوحدة على حافة الأشياء، حيث كان يعمل
كمحرك غير محرك وكخير أعلى، كي يتخذ مركزه في شؤون البشر المتحركة
))²

إن النتائج الباهرة للعلوم المادية بدأت تلح على الدور الذي يجب أن تفعله
الفلسفة.

هذا التحول كان يوم بعد يوم يطل برأسه محدثاً شرخاً في مراتبية احتلتها
الفلسفة بالنسبة للعلم المادي لعصور عدة بسطان أرسطو. حدث هذا في

1 - د. آرثور سعديف ود. توفيق سلوم، الفلسفة العربية الإسلامية، ص 359.

2 - ويل ديورانت، قصة الفلسفة، ص 897.

خضم صراع مزدوج بين الفلسفة والتفكير الغيبي الماورائي، وأيضا بين الفلسفة والعلم المادي.

إن البحث عن الحقيقة الجوهرية التي تكمن وراء الأشياء أو الميتافيزيقا والتي دائما كانت بارود الصراع بين الفلسفة والدين، اكتسبت فيه الفلسفة نتائج العلم كحليف قوي.

وتحت الضربات القوية للعلم المادي وازدياد ثقة الإنسان في قدرته على إخضاع الطبيعة، بدأ الدين يخسر مواقعه لحساب الفلسفة في صراع مرير خاضته الكنيسة بدا فيه إيمان القرون الوسطى يخفو، لقد حانت ساعة الحقيقة وإعلان انتصار العقل.

إننا نتكلم عن عصر فولتير والتنوير، عصر العقل والإنسكلوبيديا، فمن لامر وكتابه (الإنسان آله) إلى هليفتوس و مؤلفه (الإنسان) وصولا إلى إيديرو ومؤلفاته القوية والجريئة، والمذهب العقلاني الذي أصبح على يد هوبس إلحادا ومذهبا ماديا لا يقبل الحلول الوسطى.

إنها الديناميكية الفكرية الجديدة وتجاوز الفكر لنفسه والذي تلاشت معه سيطرة المعتقدات الخارقة للطبيعة على الإنسان، إنه بداية عهد جديد تطبعه الندية والمغامرة والاستكشاف لقد بدت العلاقة الجديدة كعمول قوي يدك معاقل الغيبي والماورائي.

من المؤكد أن الأسس المنهجية التي تستعملها الفلسفة هي دائما مبنية على التطور الحاصل في العلم وحدثها تظهر على حسب هذا التطور. فكما أن الرياضيات سيطرت على فلسفة القرن السابع عشر وأعطت للعالم ديكارت وسبينوزا وباسكال، كذلك دراسة النفس الإنسانية

كتبت الفلسفة بأيدي كانط وهيوم ولوك، وأيضا علم الأحياء كان في شوبنهاور ونيتشه وبرغسون.

هذا التطور في العلاقة بين العلم والفلسفة والذي كانت له تداعيات فاصلة في تنويع العقل، بدأت أيضا معه الفلسفة تعيد النظر في الدور الذي يجب أن تلعبه.

إن توجيه التفكير البيكوني الفكر نحو الأشياء والذهن نحو المادة جعل الفلسفة تدعن رويدا رويدا نحو ما يمكن أن نعرفه بعد أن قامت طوال عصور طويلة بالإشارة للمجهول ، وبدأت أساليب التأمل التقليدية تتراجع للوراء ووجهت ضربات قاصمة للميتافيزيقا وذلك لأنها كانت طيلة تاريخ الفكر تعني المحاولة لاستكشاف الطبيعة النهائية للحقيقة الواقعية.

لكن يوم بعد يوم كبر الاقتناع بأن الكون قد صان سره بشدة، وجاءت ردة فعل قوية ضد الميتافيزيقا.

إن وظيفة الفلسفة أمست عند سبسر تجميع نتائج العلم وتوحيدها ، وهي عند كومت لم تكن شيئا يختلف عن العلم ((إن الميتافيزيقا هي مرحلة التطور السجين، ولقد حان الأوان للتخلي عن هذه الصبغيات، فالفلسفة لم تكن شيئا ما يختلف عن العلم، بل إنما تنسيقا لجميع العلوم بقصد تحسين أحوال الحياة البشرية))¹.

من الآن يجب أن نفسر الأشياء بمكانتها ووظيفتها، ولم يعد الخير الأسمى هو الإتحاد بين

العقل والطبيعة كما يريد سبينوزا، لقد أمست الميتافيزيقا كصدي مقيت للاهوت وكقناع له. فمشكلة الفلسفة تتمثل في الخلط بينها وبين قضايا الدين، ((لقد سألت الكلامية - ما هو الشيء - فأضاعت نفسها في الماهيات))².

إن تجاوز الفكر لنفسه أطلق المارد الذي بدأ يكسب مواقع كثيرة فرضت على الفلسفة التجاوب القسري مع الواقع المعرفي الذي حاصرته نتائج العلم

1 - ويل ديورانت، قصة الفلسفة، ص 598.

2 - ويل ديورانت، قصة الفلسفة، ص 879.

المادي ، لقد انغمس الفكر في وجوده وارتفعت أسهمه في التفاؤل بقدرته على التغير وبدا أن عصر الميتافيزيقا قد ولى إلى الورا ولم تعد تستهوي أحد، وانتهى معها فرضية اعتماد الأشياء الفردية والمتغيرة على الثابت والسرمدى.

هذا الحراك الفلسفي الكبير بدأ يؤثر بشكل تطوري في سيرورة الفعل الفلسفي وانتهى بالفلسفة إلى طرح الأسئلة حول نجاعتها ومهمتها للتكيف مع متطلبات العصر الجديدة، والذي هو عصر التجربة ولزومية البحث عن الآليات والسبل لبناء علاقة جديدة مع العلم.

من لوك (1632-1704) وكتابه ((المبحث في الفهم الفلسفي)) والذي لم يضم أي مزاعم خارقة للطبيعة، إلى هيوم (1711-1772) وتحفته الفلسفية ((مبحث في تاريخ الطبيعة البشرية))، والمطران بيركلي وروسو وصولا إلى أكبر معركة فلسفية عرفتها أوروبا التي قادها كانط وكتابه ((نقد العقل المجرد)) والتي عنونت بالتقسيم الغائي والمنهجي مثالية ومادية الفلسفة.

ينسب كل هذا إلى التطور الجدلي لعلاقة العلم بالفلسفة ، فلم يعد يكفي العلم بدوره كحدس في محاولات البحث عن القوانين السرمدية، بل هناك تحول نحو بناء نظرة جديدة يجوز على ضوئها أن نكتب تاريخ الفلسفة الحديثة بمصطلحات ليس بالرياضيات فقط ولكن بالفيزياء والبيولوجيا أيضا، لقد أعطى هذا للتأمل دافعا ماديا وصل ذروته مع سبنسر وداروين وماركس وماخ.

إن صدى بيكون ((إذا عمل الفكر على المادة فانه يعمل وقف الشيء، ولذلك يكون محددًا به.))¹ . مازال يمثل طوق نجاة وعتق من الميتافيزيقا، إنها القرب من الموضوع والنش في الظاهر والحقيقة الواقعية، وتبدل منحى التعاطي مع الموضوع من الفهم بطغيان التصور إلى التغير بسيطرة التجريب مما يتيح إمكانية الإخضاع ، إن اللامرئي لا يتيح هذه الإمكانية والانغماس في اللاظاهر يفرض قصدية معينة لأي تطور في علاقة الإنسان بوجوده.

1 - ويل ديورانت، قصة الفلسفة، ص 620.

هذه الحركية الفكرية بدأت تتعقب الميتافيزيقا في كل أبعاد الفعل الفلسفي، ومنها الظاهرة الإنسانية لقد بدا انه يمكن للفكر أن ينتج معادلة تفاعلية جديدة يحرز فيها نفس النتائج كما حصل مع المادة إن التخلص من المنهج والغائية الميتافيزيقية في دراسة الاجتماع الإنساني كان خطوة هامة في طريق البحث عن السبل والآليات المعرفية لخلق معادلة تعامل جديدة بين الفكر والموضوع، تكون على مستوى زخم تطور علاقة الإنسان بوجوده، وأيضا هذا كان ضروريا للاستفادة من التراث الإنساني وتنقيته من شوائب الميتافيزيقا حتى مع أخصب الأفكار وأعمقها، إن الفلسفة الحديثة بدت عازمة في السير قدما لفرض يعقوبية الظاهر على كل مفاصل الفعل الفلسفي.

في معرض حديثنا عن الميتافيزيقا والظاهرة الإنسانية يكون من الجهل والغفلة تجاوز علامة من العلامات الفلسفية الفارقة وتجربة متفردة في التاريخ المعرفي، إنه العلامة الإسلامي ابن خلدون (1332-1406) الذي وضع مذهبا أصيلا في العمران البشري وسعى لفلسفة التاريخ، إنه يمثل سابقة عظيمة ليس فقط فيما يخص المقارنة التفضيلية في الفارق الزمني بينه وبين علماء أوروبا في دراسة الاجتماع الإنساني، بل المثير للدهشة والإعجاب العبقري المتميزة في تجاوز التفكير الميتافيزيقي، إن التوقف عند ابن خلدون وإلقاء نظرة تاريخية واسعة على الفكر والاجتماع الإنساني، سيحيلنا إلى إبداع إنساني تعامل مع حتميات التراكم المعرفي بشكل غير مألوف.

((هو ابن خلدون الذي وضع مذهبا أصيلا في (العمران البشري) وسعى لتحويل التاريخ إلى علم صارم دقيق|.....|، ولم يقدر لأراء ابن خلدون أن تجد من يكملها ويسير بها إلى الأمام فبقيت فريدة إلى حد ما)).¹

إن تشكل الفكر الاجتماعي هو أكبر إنجاز حقق على ضوء تطور العلاقة بين العلم والفلسفة، لقد بلورت الفلسفة الحديثة الظاهرة الاجتماعية كمكون

1 - د. آرثور سعديف ود. توفيق سلوم، الفلسفة العربية الإسلامية، ص 357.

يخضع للتاريخ والتطور، تتحكم فيه عوامل موضوعية، ووجود جدلية بين الفكر والظاهرة الإنسانية وأيضا بين مختلف مكونات الاجتماع. إن أوغست كونت ودوركايم وماركس وسبنسر وآخرين قدموا للإنسانية إمكانية التعامل العقلاني مع الظاهرة الإنسانية، وفق منظومة فكرية متدفقة بدت أنها عازمة على إعطاء دور جديد للفلسفة يتناسب مع متغيرات التاريخ المعرفي، والدفع نحو تغير جذري في مناهج وغايات العمل على الاجتماع.

إن العصر الحديث بدا بحق أنه عصر العلم والرأسمالية، ودراسة الاجتماع الإنساني قد حددت سلفا بهذه المعطيات التاريخية.

إن النورم الزمني المعرفي الذي شكل نمطية جديدة للعلاقة بين الفلسفة والعلم من جهة وبين الفلسفة والمواضيع من جهة أخرى، كان مبني على الاختلاف بين الظاهرة المادية والظاهرة الإنسانية والعلاقة بينهما، هذا التداخل الذي يفرض أبدية العلاقة بين العلم والفلسفة في إطار التطور التاريخي.

من الواضح أن خارجية المؤثر في الظاهرة الإنسانية أي التاريخ، و تماهي الذات المفكرة مع الموضوع وغياب إمكانية الترميز، قد أضفت حدة على النقاش حول مدى نجاعة الاستقراء في الظاهرة الإنسانية، إلا إنها من زاوية أخرى بينت صعوبة فصل الفعل الفلسفي عن الظاهرة بعكس الظاهرة المادية، إن طبيعة الظاهرة الإنسانية تفرض مساحة واسعة للتأمل هذا بعيدا عن الدخول في مطب المقارنة بين العلم والفلسفة.

إن الفلسفة لا تعني بالتأكيد عملية ثانية ضد العلم لأن هذا سيحولها إلى عبث.

فلسفة العلوم وعلمية الفلسفة هما الطرحان اللذان رست عليهما الفلسفة في علاقتها المتغيرة بالعلم.

هذان الطرحان يُلورا على أساس نتائج التجاذب بينهما، فالتناثر الواسع للعلوم جعلت الفلسفة عاجزة على أي مواكبة في إطار تجميع وتوحيد النتائج،

في نفس الوقت جدلية الظاهرة الإنسانية المزدوجة مع مكوناتها ومع الفكر
تفرض أسبقية للتأمل الفلسفي لا نستطيع نكرانها على حساب أي منتج علمي إن
كان منهجا أو نظرية، كما هي طبيعة المادة تفرض مراتبية بيد التجربة.

إن تداعيات التفاعل التاريخي بين الفلسفة والعلم أفرز نفس المسافة
بينهما، إن كان في المادة أو الظاهرة الإنسانية، مع التأكيد على ضرورة عدم خلق
ثنائية فاصلة بين العلم والفلسفة، لا ننسى أن ماركس وهو الفيلسوف في الأصل
عمد إلى دراسة الاقتصاد لفهم الظاهرة الإنسانية .

إن العلمية في الفلسفة نراها مجابهة الوقائع والبحث والمشاهدة، وفيما بعد
طبيعة الموضوع وما يفرزه من تداخل بين المادي والتجريدي في الظاهرة
الإنسانية هو من يفرض حجم وكيفية الوسائل والمناهج، وعلى ضوء هذا تكون
الفواصل بين الفلسفة والعلم.

بناء على هذا وبغية الحصول على دلالة واضحة، أولا على وظيفة الفلسفة
الأصلية وثانيا طبيعة علاقتها المنهجية بالعلم في إطار دراسة الاجتماع الإنساني،
فأنا من الذين يرون استعمال تسمية الفكر الاجتماعي عوض العلوم الإنسانية لها
مصدقية فكرية أكبر في إبراز صحيح للعلاقة بين العلم والفلسفة في دراسة
الظاهرة الإنسانية.

إن روم فهم وتحليل النتائج لا بد من يضع فكرنا على محددات هذه
النتائج، ويكون العام من يشكل الخاص والمقدمات بانية للنتائج، لأنه في كثير
من الأحيان طبيعة النتائج وما تفرزه من وقائع تضع أمام المشتغل عتبات تخل
بالمراتبية الزمنية والمنطقية للمواضيع وتجعل للنتائج سلطة وأسبقية على
التفسير، فتغيب الأسباب التي يعمل عليها الفكر. لذا كان لزاما علينا خلق إطار
تاريخي لمحاصرة الفعل الفلسفي كتطور لإبراز النسق المعرفي الذي رست عليه
وظيفة الفلسفة.

على هذا لا أدري إن كان من الواضح أو عدم الجدوى تبيان وظيفة الفلسفة وهي دراسة الاجتماع والبحث عن إمكانات التحكم والإخضاع، مواكبة أو لنقل تأثراً بالطفرة الكبيرة التي حققها الفكر البشري في الطبيعة، لكن على الأقل كان من اللازم إعطاء رؤية حول القاعدة المنهجية والغائية التي تقف عليها الفلسفة الآن، لأنه في كثير من الأحيان مارسنا فعلنا الفلسفي بشكل تقليدي تكوينياً وإن كان يظهر على عكس هذا، وذلك بابتعادنا عن روح العصر ككل وليس الفلسفة فقط والتي أدارت وجهها نحو الفعل والمستقبل والتغير.

في الحقيقة في كل ما طرح نحن ممتنون وملزمون للغرب بتوضيح وفرض هذا، لكن مع هذا لا بد من التذكير بأن أي محاولة لتنشيط الفكر العربي وبعث ديناميكية منتجة ستكون بأن تتخذ الفلسفة موقفاً في شؤون البشر، ونقلها من التيهان في فضاء بعدي تكيفي تفسيري إلى مركزية محايدة تغيرية. هذا ما ينبغي العمل على نشره على كامل مفاصل الفعل الفلسفي العربي لإيجاد نسق فكري قادر على التعامل مع مختلف الإشكالات والأسئلة.

الاقتصاد السياسي

تظهر نتائج وتأثيرات التطور في علوم المادة في الزيادة الكمية والنوعية لوسائل العيش، والتي يتبعها أيضا زيادة في احتياجات الناس. إن ابتكار وسيلة عيش جديدة دلالة الموضوعية هي أننا تقدمنا في درجة تحكنا في الطبيعة.

لقد أضفت الطفرة العلمية الكبيرة للعصر الحديث حالة إنتاجية وسائل عظيمة ومتسارعة، صاحبها أيضا تطور كبير لاحتياجات الناس، كل هذا أدى إلى بروز اجتماع ذو اتساع وطغيان للبعد الاقتصادي.

مع التكنولوجيا أصبح كل شيء قابل للبيع والشراء يظهر هذا جليا في اتساع العملية النقدية. أشد مظاهر التغير الاجتماعي هذا هو نشوء الرأسمالية كنظام اقتصادي وسياسي، من الواضح أننا لا نستطيع فصل الرأسمالية عن تطور وسائل الإنتاج بل هي في صميمها.

إن تطور البعد الاقتصادي في الاجتماع الإنساني أثره الواقعي هو زيادة في حدة الجدلية بين الأبعاد الاجتماعية الأخرى، أي أننا نلمس تقارب بين الأفراد وإحساس أقوى بالحاجة الاجتماعية، وكذلك أيضا القدرة كأفراد على التحكم والتغير الاجتماعي. هناك تناسبية بين التطور في وسائل العيش والحاجة الاجتماعية.

هذه الجدلية الاجتماعية لا تظهر فقط على المستوى الأفقي بل أيضا على المستوى العمودي. إن السلطة السياسية تصبح لها قدرة تأثيرية وتحكمية أكبر، أولا لأن حاجة الناس للسلطة تكون أشد عندما يكون التعايش أضيق بين الأفراد، وثانيا تنوع وتناثر وسائل العيش ينتج عملية رقابية أقوى من الدولة، هنا علينا أن ننتبه إلى ما وفرته التكنولوجيا للسياسة من قدرة كبيرة على التنبؤ ومن ثم فاعلية أكبر على التسلط، لم يعد من

الجدوى في عصرنا الحالي الاستئناس بالقول المأثور (السلطان من لا يعرف السلطان).

ما أريد الوصول إليه هو أن الفكر الاجتماعي في سعيه لإيجاد قوالب فكرية واضحة يستند على وجود بنى اجتماعية أثر زخمها التفاعلي الجدلي ذو كثافة وقوة لأداء دور تحفيزي للفكر التحليلي.

هنا تظهر عبقرية ماركس وتفطنه إلى العلاقة السببية بين التجربة والرأسمالية والفكر الاجتماعي، لا ندري أن كان باستطاعته أن ينفذ إلى أعماق المجتمع دون بنية اقتصادية سياسية بادية التأثير على تطور المجتمع.

إن طرحنا التاريخي لتشكل وتبلور الفكر الاجتماعي و الذي ينتمي بوضوح إلى شرطية تاريخية تابعة للتطور الاقتصادي والسياسي التي أحدثته التكنولوجيا، لا بد أن لا يفهم على أنه طرح للمجتمعات قبل عصر النهضة ونفي قابليتها للدراسة الاجتماعية. فإن كان صحيح أن تشكيل منطلقات الفكر الاجتماعي تنسب إلى مجتمعات عصر ما بعد النهضة، لكن هذا لا ينفي قدرتنا على دراسة المجتمعات القديمة بل هو يندرج تحت نتائج التموقع المنهجي إزاء هذه المنطلقات و طريقة البناء الفكري عليها.

أحدان غزوة

15 جانفي 2009

((إنني خلال تلك البرهة من الزمن لم أترك أي بسمة تنفرج عنها شففتاي بدون أن أؤنب نفسي عليها كأنها جريمة اقترفتها))¹ .
فولتير

((إنني في حالة تأنيب ضمير وكأنني اقترفت جريمة))

عبد الحلیم

1 - ويل ديورانت، قصة الفلسفة، ص 419.

الفلسفة الحديثة والعملية المفهومية

لقد أدى الانشطار الواسع للعلوم الذي صاحب النهضة الأوروبية إلى نتيجتين متلازمتين سحب الفعل الفلسفي إلى الاجتماع الإنساني، ومحاولة علمته بظهور الفكر الاجتماعي، هذا التحول في الخصوصية الفعلية الفلسفية أنتج تغير في درجة توتر العلاقة بين الفلسفة كفعل إنساني والأبعاد الأفقية والعمودية التي تعمل في سياقها، من المؤكد أن الانخراط في الحياة الاجتماعية كنتظير يجعل من تأثير الأبعاد أكثر عمقا، فمفاهيم الذاتية والموضوعية، الأيديولوجية، المادية، المثالية كلها نتاج تطور علاقة الفلسفة بالاجتماع الإنساني.

إن جدلية الفلسفة والحياة الإنسانية لا بد أن تؤسس عليها المعيارية الفكرية للعملية النقدية المنبثقة من تنصير عقلاني لسيرورة الفعل الفلسفي.

إذا انطلقنا من تعريف الجرجاني لعلاقة الفكر بالموضوع ((الربط بين الألفاظ والصور الحاصلة في الذهن))¹، وأسقطناه على علاقة الفعل الفلسفي بالاجتماع الإنساني فإننا سنصل إلى أن عملية المفهمة إنتاجا وتفاعلا هو الفلك الأساسي الذي تعمل في إطاره الفلسفة في العصر الحديث. ومنه فإن حيوية وعمق أي فكر متعلقة بالقوة والجدية في عملية المفهمة،

وعجز وجمود فكر ما هو إلا نتيجة ضعف وناجزية تحكم عملية المفهمة.

إن مناط الفعل النقدي هو الخصوصية المفهومية الفلسفية، وما يطرحه من إشكالات وأسئلة على مستوى الإنتاج والطرح والنقد، لا نستطيع تكوين فاعلية نقدية بتجاوزنا هذه الخصوصية المفهومية، أي اتجاه شكّي تساؤلي خارج عملية المفهمة هو نشوز عن أي فاعلية فلسفية تأملية بشكل عام.

على الفكر العربي أن يطرح مشكلاته البنيوية على مستوى عملياته المفهومية، أي في العجز الفاضح في إنتاج المفاهيم والسذاجة والطفولة الفكرية في

1 - د آرثور سعديف، ود. توفيق سلوم، الفلسفة العربية الإسلامية، ص 157.

استيعاب وتطوير المفاهيم، وفي تحويلنا لمفاهيم العلمانية والحدائثة والدين والديمقراطية إلى أشباح، مع أنها تمثل تماهي الفكر مع صيرورة تاريخية. وأيضا إصابتنا بالذهول أمام مختلف الإفرازات المفهومية للحضارة الغربية. قصورنا الذاتي في إيجاد البدائل والحلول لمخاض واقعنا العربي فيما يخص غياب الديمقراطية والعدالة والمجتمع المدني الخ.

إن العتق من التداخل بين التراث والحدائثة والدين والسياسة و القبيلة والوطن، يتأتى بالبعد عن التعامل الفوضوي مع هذه المفاهيم ، وإعادة تموقعنا الفكري وإيجاد مداخل وقنوات أخرى تصلنا بها، والعمل النقدي على عدتنا الفكرية المفهومية بكل جوانبها النظرية والمنهجية.

من المفيد أن نذكر أن هذه الفوضى الفكرية التي تغيب فيها الروابط المنطقية بين المقدمات والنتائج، والعام والخاص والتفسير والنظرية وزوال الحدود بين الفيلسوف والداعية وتساويهما في المرابطة على مستوى التفسير والنظرية، هو نتيجة التعامل المتعالي والمطلق مع المفاهيم والانغماس في العموميات و إقصاء التفاصيل المكونة لها . نحن ملزمون في أي محاولة جادة لخلق ديناميكية قوية للفكر العربي ببعث روح جديدة منبثقة من صفاء ذهني صارم لا نهائي تفكيكي للمفاهيم.

أن أي عمل قصديته الفهم والتحكم في واقعنا المعاش يمر حتما عبر التعامل العميق مع عملية المفهمة المشكلة لثنائية المجرد والمشخص.

إذا كان الفكر الاجتماعي قد أفرز عملية المفهمة كنسق معرفي للتفلسف وقد أشرنا إلى بديهية تمحور العملية النقدية حول هذه الحتمية التاريخ معرفية، إلا أن هذه الحتمية أفرزت أيضا معطيات جديدة في علاقة الفيلسوف بالواقع الاجتماعي الذي يمارس فيه فعله الفكري.

إن التداخل العمودي بينهما والقصدي في فهم الاجتماع الإنساني هيا للعملية النقدية مواقع كثيرة تقف عندها، إننا أمام عدة مستويات تحكمها جدلية

المفكر وأدواته المعرفية ، السياق الاجتماعي محل الفعل الفلسفي ، الإشكالات والمفاهيم والنتائج والنظريات ، عتبات الموضوعية و الإيديولوجية والفعل الدعوي.

هذه التوليفة التي هي سمة الفكر الاجتماعي والظاهرة الإنسانية على العموم، تمارس على ضوئها في أغلب الأحيان بقصد أو بدونه عملية تضليلية على العملية النقدية، أخطرها وأشدّها ضرراً فصل الأدوات المعرفية والمنهجية عن العملية النقدية.

إن البعد عن طوطمة وتقديس المفاهيم يمر عبر المراجعة المستمرة لهذه الأدوات وهذا على ضوء النتائج المحققة على عملية المفهمة.

علينا أن نحذر من إخضاع الفاعلية الفكرية في خدمة سدنة العموميات والنهائيات، لأن هذا من شأنه أن يجفف منابع الفكر الحر الذي يبدع مواقع تأملية جديدة، ووسائل معرفية فاعلة ، إنه التيهان في دوامة إلقاء اللوم على حتميات السياق الاجتماعي التاريخي في كل إخفاقاتنا، و التماهي مع هذا السياق والذي أدى تحول المفكر إلى كاهن، وظيفته الدفاع عن المقدس، يحدث هذا عندما تزول الفواصل بين الداعية والفيلسوف.

إن الفكر العربي في تعامله مع مفاهيم العدالة والدين والسياسة، كان دائماً بعيداً عن أي تفاعل نقدي مع أدواته المعرفية الفلسفية، بدأً من التأمل ومواقفه إلى المناهج والنتائج. مما حول العملية النقدية برمتها إلى فعل دعوي بشكل مستفز في كثير من الأحيان ، تحكّمها الناجزية، غافلين على أن المفاهيم هي مفاتيح لفهم وإصلاح الواقع.

إن عدم الانتباه إلى ضرورة العودة خطوة إلى الوراء، والبدء من مصدر الانبعاث الفكري لتبين كوامن العجز، أحالنا إلى دينكشوتية فكرية قائمة على تحنيط وتقديس الأدوات المعرفية ورفعها عن أي نقد وتعديل.

لقد تم تحويل المفاهيم والتي هي نتاج تفاعل جدلي بين الفكر والظاهرة الإنسانية إلى متعاليات ونهايات ، كنا ننتظر قراءة جديدة لمفهوم العلمانية من مواقع أخرى فإذا بنا نفاجن بدعاة العلمانية، كنا نريد فهم جديد لعلاقة التراث بتاريخ المعرفة فوجدنا أنفسنا أمام كليشيات لنقل لزوميات تراثنا إلى الحداثة أو لزوميات الحداثة إلى التراث. إن الحداثة والعلمانية والتراث والدين يجب أن تكون مفاهيم نستعملها للربط الصحيح بين الفكر والظاهرة الإنسانية.

إنه من المؤكد والمفهوم وجود جانب دعوي في العمل الفلسفي لكن أن يتحول الفيلسوف إلى داعية كما يحصل في واقعنا الفكري فهو أمر محزن، ليس وظيفة الفيلسوف أن يدافع بل يفهم وينضّر، الفيلسوف يدافع عن صحة البناء التأملي الفلسفي في فهم موضوع ما.

هذه الالتباس في الفعل الوظيفي الفكري مع الفعل الدعوي الخطابية يستفز الذاكرة ويحيل الفكر ضمن حالة من التأسف إلى العودة إلى الوراء، وإلقاء نضرة على تراثنا الفلسفي العربي و التوقف تأمليا مع الفيلسوف العربي الفارابي في إشارته العميقة في كتابه ((الحروف))، والذي يدعو إلى ضرورة إيجاد آلية للربط بين الفلسفة والدعوة فهو يقول: ((فإنه لما كان الكلام خادما للملة ، وكانت الملة منزلتها من الفلسفة تلك المنزلة ، صار الكلام نسبته إلى الفلسفة أيضا على أنها بوجه ما خادمة لها أيضا بتوسط الملة))¹.

أن يكون الخطاب الدعوي بكل أطيافه خادما للتأمل الفلسفي فهي تراتبية معرفية منتجة متحاثة ولانهائية، أما العكس فنحن أمام متعاليات ونهايات ومن ثم حجب للواقع، وانجراف في تيار التعليب الفكري الجاهز للاستهلاك وهذا أخطر ما يصيب الفكر.

إن رؤية الفارابي للحالة التفاعلية بين الفيلسوف والاجتماع المحاصر له بحاجة إلى كثير من الانتباه والاستيعاب، لأنها في غاية العمق لضرورة التعامل

1 - د.أرثور سعديف، ود. توفيق سلوم، الفلسفة العربية الإسلامية، ص 140.

مع هذا التداخل الوظيفي الجدلي فهو يقول ((يتحرون أن لا يعاندوا الملة
نفسها، بل يعاندوهم في ظنهم أن الملة مضادة للفلسفة ويجتهدون في أن يزيلوا
عنها هذا الظن بأن يلتسوا تفهيمهم أن التي في ملتهم هي مثالات))¹.

1 - د. آرثور سعديف، ود. توفيق سلوم، الفلسفة العربية الإسلامية، ص 139.

الباب الثاني

إشكاليات المفهومة

تمهيد

لما يصل العجز الفكري إلى حدوده القصوى، وتلتبس علينا معرفة الأسباب والحيثيات يكون من الضروري الرجوع إلى الفعل التأملي بتجريدية أشد للغوص في أبعاد المداخل في بنية فكر ما لتحديد مكان العجز والجمود. إننا قد نصاب بالخيبة إذا اخترنا طريق المراجعة المدرسية التقليدية للإنتاج المعرفي ليكون محل الفعل النقدي، وهذا للتداخل والتنوع الذي طغى على الفكر العربي نتيجة الظروف التاريخ معرفية، مما يضع عتبات أمام بناء رؤية واضحة.

إن التعاطي التكراري المعقد مع مختلف النتائج والنظريات كأساس فكري يبنى عليه العمل النقدي، في كثير من الأحيان ومن دون أن ندري يحرمنا من جدية ونشوة التأمل الفلسفي، والذي يجب أن يقف كموقع قبل أي جدلية نخلقها بين مختلف مفاصل العمل الفكري.

من المفيد إيجاد مقارنة أخرى تكون على شكل مرجعية، يتكأ عليها العمل النقدي قابلة للانبثاق والتعاطي الخصب المولد للأفكار، وتكون لها قدرة تصحيحية تستمدّها من وقوف الفعل الفلسفي عند نقطة قصوى لا يُستطاع معها النظر إلى الخلف بل إلى الأمام.

هنا سنضع وسائلنا الفكرية في محك التعامل التأملي مع الظاهرة الإنسانية، داخل إطار بحثي تفكيكي قصديته تحديد وبكل دقة حتميات هذه الظاهرة على وسائل ومناهج العقل ونتائجه، أكيد مع الربط بالتاريخ المعرفي المهيمن.

قد يبدو هذا للبعض من فضول الكلام وتبسيط مخل أمام التعقيد المدرسي، لكننا نحن من جهتنا نرى أن هناك ديدن نخبوي يتمثل في الركون إلى التعقيد المدرسي للانفكاك من تبعات الفعل الفلسفي المبدع والذي أكبر معاركة هي ضد الاستئناس بأريحية أسبقية النقل على العقل، وهذا عندما ندرك أن هذه الأسبقية لا تفترض فقط الفكر الديني بل تكمن في طريقة البناء السليمة أو غير السليمة للعمل الفكري بشكل عام.

إن الحالة الاستهلاكية الفكرية التي تطبع الفكر العربي تُغيب عنا تدفق الصيرورة المعرفية المنتجة كمنظومة، فارضة علينا في نفس الوقت التموّج في منتهى العمليات المفهومية، لذا وللتكيف الفعال مع هذه الحالة الاستهلاكية يكون من الضروري التعامل التحليلي مع المواضيع بأقصى فعل تأملي، لخلق مناخ فكري تتفاوض فيه مع الإنتاج المعرفي للآخر وأخذ زمام المبادرة.

إننا إذا أخذنا بعين الاعتبار تشابك وتداخل الظاهرة الإنسانية والذي ينعكس على العمل الفكري يكون من الصعب تلمس تفاعل إيجابي مع إفرازات العمل الفكري دون الارتكاز على أساس تأملي فلسفي مهيم.

إن فهم عمليات الظاهرة الإنسانية بعلاقتها بالفكر تجعلنا نكون في حيلة متجنين التعاطي السلبي، مما يتيح لنا الإمساك بمعيارية تأملية فلسفية تشغل دور رافد يمدنا بمنهج عام متحكم في تآثر المناهج والنظريات الاجتماعية المفهومية. في الحقيقة أنا من الراغبين والحائنين على إعطاء التأمل الفلسفي إطلاقية ابتدائية لخلق عملية دفع واضحة لكل مفاصل الفعل الفلسفي. لذلك يجب قذف الظاهرة الإنسانية إلى محك العقل التفكيكي، وفي عملية معاكسة كتموّج لإنشاء اتجاهية جديدة كاشفة منطلقة من الموضوع وتتعامل وفق انتقائية إيجابية لحياتيات اتساع وطغيان الإنتاجات الفكرية الحديثة.

إن صعوبة البزونة تجعلنا نقول بكل تحفظ أن ضرورات التراكم المعرفي قد تخف حداثتها التأثيرية في بدايات التأمل الفلسفي، والذي له الإمكانية في تجاوز

هذه الضرورات. أكيد بعد ذلك في سيرورة الفعل الفلسفي يكون غير ممكن ذلك.

ما أريد أن أصل إليه أنه لا بد من استغلال أي إمكانية يخلقها لنا التأمل الفلسفي، أولا لشحذ ملكتنا التأملية اللازمة تحت شرطية انفصالها عن أي نشاط مدرسي مهما بلغت درجة أهميته، والأمر الثاني أن المشاركة الفعالة في العملية المفهومية التي يمسكها الغرب وخلق روح المبادرة تتأتى بوجود أسبقية منهجية تأملية، متبلورة في هامش للتأمل الفلسفي مستقل عن إفرازات العملية المفهومية. قد يلاحظ القارئ في معرض تأملاتي أنني أشير فقط إلى الفلسفة بعلاقتها بالوقائع التي تلامس مباشرة الإنسان، وكأنني أحصر فعلية الفلسفة هنا فقط مبدئيا تجاهلا لأنساق أخرى تعمل فيها الفلسفة، وتتصف بأنها أكثر تخصصية وبعيدة عن الاحتكاك المباشر لاهتمامات القارئ

العادي. فالدراسات اللغوية مثلا باعتبارها عملا فكريا تابعا للظاهرة الاجتماعية هل تعتبر فلسفة بحكم التعريف الذي انطلقت منه. في الحقيقة علاقة العلم بالفلسفة تضيق هنا لصالح العلم لوجود دعامة مادية، لكن من المهم التأكيد على أن الانتقال إلى تطبيق نتائج علوم اللغة في تفسير الظاهرة الاجتماعية وهذا أمر قسري تابع للطبيعة الجدلية للظاهرة الإنسانية، يسحبنا إلى الفلسفة كما حصل مع الفكر الاقتصادي وما يحصل مع الاختصاصات الأخرى.

لن تكون للدراسات اللغوية أو أي اختصاص آخر أي معنى إن نحن فصلناها عن عموم الحالة الاجتماعية، بل الأكثر من هذا فإن النجاعة الإبداعية لهذه الدراسات تقاس بدرجة الاستفادة منها في تفسير الظواهر الاجتماعية. إن عدم وجود الإمكانية في إلغاء التضاييف بين المنهج والنتيجة في دراسة الظاهرة الإنسانية كما هو واضح بشكل كبير في الفكر الماركسي أو حتى المدارس البنيوية والتفكيكية يجعلنا نعلن وبكل ثقة أن كل ما يتعلق بدراسة الظاهرة الإنسانية يندرج تحت مهمة الفلسفة.

لذا إذا كان منطلقاتي تبدو أنها لا تشمل بعض مناحي دراسة الظاهرة الإنسانية كعلوم اللغة. فهذا يعود إلى أن الدائرة التي تمثل مكوناتي الفكرية المعرفة للفلسفة هي من الاتساع بحيث إنها تشمل التخصصات الفرعية للدراسات الإنسانية فقط لما نتقل إلى استخدامات هذه التخصصات .

المنهج

من أكثر المفاهيم تداولاً في إطار العمل الفكري هو المنهج، إنه قيد العقل على العقل أي أن نعرف من أين نبدأ وإلى أين ننطلق وفي أي اتجاه حركي. وهو أيضاً إبداع الوسائل الداخلية والخارجية للفعل الفكري تحت رؤية واسعة لعلاقة الفكر بالموضوع وطبيعة المعطى.

إن العقل يحتاج إلى ديمومة فكرية محيطية به تضمن اتساقه كعملية مع ضرورات الموضوع والفكر معاً، وهذا يعتمد بالأساس على فهم الظاهرة المطروحة للدراسة بغية بناء خلفية معرفية لتفادي التعامل الفجائي الحيني.

إن الفرق بين الفكر والتفكير هو القدرة على إيجاد طرائق ووسائل تفرض على الفكر والموضوع جدلية مصنوعة واعية. أي أن تعرف ما يفرضه الموضوع على الفكر من حتميات، وأيضاً مجال قدرة الفكر على التعامل مع هذه الحتميات مع الانتباه دائماً إلى أن المواضيع تقوم بعمل تضليلي، كما أن للفكر قدرة على ذلك أيضاً.

إن البعد عن الفعل الفكري التخبطي الانفعالي ونقله إلى فعل تأملي واعى يتم وفي أي نسق فكري بتحصيل تصور واضح على ضرورات الموضوع العامة التي تفرز مختلف الأسئلة والإشكاليات، إن المنهجية كفعل واعى تقوم على الاستفادة وبأكبر قدر من المعلوم لكشف المجهول، وحتى في حالة انتفاء المعلوم فإن الوعي بهذا هو معرفة ممنهجة، إن المنهج هو عملية متواصلة متضايقة مع الإنتاج المعرفي، أي أنه كلما زادت معرفتنا بالموضوع كلما دخل هذا كعامل قوي في منهج تعاملنا معه. من المؤكد أن الطبيعة الجدلية التمهيدية للظاهرة الإنسانية تقوي هذا التضايق بين المنهج والنتائج وهي أكثر وضوحاً منها في الظاهرة المادية. وهذا ما قد يفسر قوة ونجاعة الفكر الماركسي والتي تعود أساساً إلى وجود جدلية واضحة وقوية بين المنهج والنظرية.

إن المنهج كفعل فكري تنبثق عنه أكثر المفاهيم إثارة للجدل وهي الموضوعية والتي توضع كمحدد لصحة العلاقة بين الفكر والموضوع أي كلما كان معرفتنا ممنهجة، إنها نتيجة حماية الموضوع من عتبات الفكر كما هي حماية الفكر من خداع الموضوع، وهي تمثل أقصى قدرة قيديه للعقل على العقل. إن الموضوعية تعتمد كغاية على التعاطي المنهجي الصحيح مع طبيعة المعطى ولا تعتمد على طبيعة النتائج، أي إنها لا تقف على مستوى الفهم بل على مستوى المنهج.

توليفة الرمز والموضوع

إن الطرح السابق لرؤيتنا التاريخية في تداعيات وانبثاقات النهضة الأوربية الواقعية على الإنتاج المعرفي والتغير في دور الفلسفة ووسائلها وفق علاقتها بالعلم، إذ نحن أرجعناه إلى الخلفية التكوينية المجففة للفلسفة - إن صح هذا التعبير - فإننا سنجد ممتوضع في التطور في عمل أليه الفكر مع المواضيع.

إن الفكر كعملية ينتقل من الموضوع إلى الرمز قصد خلق علاقة جديدة بينه وبين الموضوع، أي تعديل أو تطور يحدث في عمليات الفكر بينى كنوعية على التغير في طرفي الثنائية-الرمز والموضوع-، والذي يتضح ويظهر في الرمز (اللغة). أي قد يكون التغير على مستوى الرمز أقوى وأوضح كما هو في الفكر الصوري أو لفظيا بحثا كما هو في الفكر الديني، أو يكون على مستوى الموضوع وهو ما يعمل عليه الفكر الاجتماعي، في كل هذا الرمز هو الذي يعطينا دلالة على الطريق الذي تسلكه الفلسفة، فلما كان الفيلسوف هو نفسه الفيزيائي والرياضي والفلكي كان هناك سيطرة للمنطق الصوري واللاهوتي، الرمز الذي يعمل عليه هنا هو ذو طبيعة ميتافيزيقية، يأتي هذا من التوحد العام للعلوم تحت طائل العلم الإلهي كما يسميه أرسطو.

إن العمل على الرمز هو ما يفسر أكثر التداخل والتطاحن بين الفلسفة والدين في القرون الوسطى، أكيد مع الاختلاف والفرق بينهما والذي يعود إلى النظرة الكلية الشمولية للمواضيع كقانونية عامة.

إن اللاهوت كآلية عمل تتبنى الشكلية فكر--- رمز. أما الفلسفة فأليتها تقوم على الشكلية: فكر / موضوع / رمز، لذا فأى تطور حدث للفلسفة هو ناتج عن تطور في توترية العلاقة بين الموضوع والرمز.

إن قرب الفكر من المادة صاحبه قرب من الاجتماع الإنساني، وهو إعلان عن تجاوز الفكر للرمز إلى الموضوع و مراتبية جديدة تمركزها هو الموضوع، إننا نجد في التفكير

اللاهوتي والفكر الصوري أكبر مثال على ما قلناه، ففي كلا الفكرين كان هناك سيطرة للرمز بجعله الحلقة الأقوى في معادلة أليه عمل الفكر.

إن الحدائة أكثر ما تعني هو سقوط الثقة في التصور واللفظ الديني في فهم الوجود، وتوجيه الفكر إلى المواضيع مباشرة و زوال طغيان الرمز إن كان في صورته الدينية أو الصورية المنطقية، إن ظهور الدراسات اللغوية التي نقلت اللغة من رمزيتها إلى تكوينتها وتفعيلها في تفسير الظواهر الاجتماعية مثلت أقصى تجليات الحدائة.

وفي هذا الإطار نشير إلى أن الفلسفة العربية قد لعبت دور كبير في بناء هذه المعادلة الجديدة، فالمشائية العربية في تقسيمهم للعلوم وللأقوال إلى برهانية وجدلية وخطابية كان لهم السبق في محاربة سيطرة الرمز على الموضوع والفكر، وهو ما يبعث في نفوسنا الأسف والمرارة ونحن نعيش الآن أسوأ اللحظات لسيطرة الرمز على مفاصل فعلنا الفلسفي بكل صورته الديني والجدلي. من المهم التأكيد أنه لا فرق بين من يطغى بالرمز الماركسي وبين

من يطغى بالرمز الديني، فكل من لا يضع حد فاصل بين الموضوع والرمز لصالح الموضوع هو يجنح نحو التقديس والنا جزية.

هندسات مرتكب مفهوم - علاقة

فيما يتعلق بالظاهرة الإنسانية أعتمد مجددا على تعريف الجرجاني لأليه عمل العقل ((المعاني هي الصور الذهنية من حيث وضع بإزائها الألفاظ والصور الحاصلة في الذهن))¹.

قياسا على هذا فإن المفهوم الذي يقابله عدة تصورات مرتبطة يسمح لنا بالتعبير على عملية المفهمة بالشكل مفهوم—علاقة. وإن كان قد نستنتج هذا مباشرة من الطبيعة المتداخلة للظاهرة الإنسانية إلا أن الانطلاق من اللفظ له دلالات أوسع على العملية.

أولى هذه الدلالات تعطيني بشيء من الوضوح تعريف للفلسفة، إن ربطتي بين الألفاظ والتصورات كمرجع تضع الفلسفة مرادفة للغة وهو ما يبرر قناعتي الكاملة في انتساب دراسة الاجتماع الإنساني للفلسفة. لأن قدرة اللغة وطغيانها على مسايرة وحصر الحركة والزمن في الظاهرة الإنسانية تفرض الفعل الفلسفي بشكل جدلي تحكمه نسبة، فهامش استعمال اللغة يتوافق مع هامش الفلسفة. أن القارئ للتاريخ المعرفي يكشف بكل سهولة التضاييف بين علاقة الفلسفة والعلم من جهة واستعمال اللغة من جهة أخرى، حتى في الفكر الاجتماعي مثلا وجود قاعدة مادية في الاقتصاد فرض نمطية معينة في العلاقة بين الفلسفة والاقتصاد تختلف عن علاقتها بالتاريخ والنفس. إن جدلية الظاهرة الإنسانية تفرض مراتبية تحوزها الفلسفة على كل سياقات الاجتماع الإنساني ومنها الاقتصاد.

إن خارجية مؤثره الظاهرة الإنسانية أي دخول التاريخ كعامل تطور غير مغلق عكس ما هو حاصل في الظاهرة المادية التاريخ فهو مغلق، هذا يعطي خصوصية لعلاقة الفكر كآلية بالاجتماع الإنساني فالتراكم المعرفي هنا له امتدادات عمودية وأفقية وإذا أضفنا إلى هذا استحالة الحصر وصعوبة التعميم

1 - د.أرنور سعديف، د. توفيق سلوم، الفلسفة العربية الإسلامية، ص 157.

سنجد تفسير لمصادقية الاختلاف وتعدد المدارس والمشارب، حتى الإنسان العادي يكون له رأيه الخاص.

الأمر الآخر المهم الذي ينتج من انعدام إمكانية الحصر والذي له امتدادات هامة على العملية الفكرية هو ان الفكر في تعاطيه مع هذه الخصوصية المبنية على الجدلية والزمن ينتج دورا قسريا ومؤثرا للأفكار القبلية، والتفاعل مع منابع أخرى للمعرفة تستطيع أن تزحزح المراتبية التي تحكم عمل العقل كما يحصل بين العلوم النقلية والعقلية، مع التأكيد على أن العلوم النقلية لا تعني الدين فقط. إن الربط بين استحالة الحصر والأفكار القبلية والمفهمة والفعل الفلسفي والفعل الدعوي هو المدخل للحكم على أي عمل فكري من حيث الجدلية والعمق.

وفي هذه التوليفة من المهم التأكيد على أمر مفصلي وهو أن المفاهيم هي أدوات فهم في إطار عملية مفهمة تفترض الالفهم، إن الحركة والجدلية التي تطبع الظاهرة الإنسانية تفرض على عملية المفهمة تتبع هذه الحركة بالربط بين الأفعال وتجميعها عبر استعمال المفاهيم التي تنساق عبر الجدلية، عكس هذا هو طوطة المفاهيم عبر أولا تجميد عملية المفهمة وثانيا تجاوز الحالة التطويرية للظاهرة الإنسانية، من المهم الوقوف على هذا الأمر جيدا قبل أي نية في دراسة الاجتماع الإنساني.

وتفترض جدلية الظاهرة الإنسانية وجود تمفصل بين العلاقات وعلى هذا تبنى مناهج وغايات الفكر في تعامله مع المواضيع، فمصطلحات التحكم والإمكانية والسببية والعللة والقانون... الخ ترتبط دائما وتنبثق من هذا التمفصل، إن طبيعة وحدة العلاقات هي من تفرض طبيعة الإشكالات المعبر عنها، وأي عمل فكري يغفل عن هذا يوسم بالسطحية، كما أن عدم إعطاء قيم حقيقية للتوتر الذي يحكم التمفصل يؤدي أيضا إلى فعل هذيان أكثر منه فلسفي.

إن كل ما قلناه سابقا لابد أن يربط مع إحدائيات التاريخ المعرفي، إن عصر النهضة فرض وبكل قوة الفعل الفكري التغيري المنتج أي انتظار الشار وهذا ينطبق على دراسة الاجتماع الإنساني، التحكم والتغير هي القصدية التي لابد أن تحدد مناهجنا ووسائلنا الفكرية، وإن كان النتائج على مستوى الظاهرة الإنسانية مقارنة بالمادة على مستوى العمر والوضوح تختلف، المهم أن معادلة عمل الفكر مع الموضوع عليها أن تكون بالشكل علاقات--رمز--علاقات مستجدة. و من الأهمية القصوى أن تكون لنا نظرة تأملية فاضحة لتداعيات وإنثاقات الظاهرة الإنسانية الواقعية، وهذا ليتخذها الفكر خلفية دافعة لعملية المفهمة مع مختلف الإشكالات المطروحة.

علينا أن لا نغفل عن أن ما يتكون ويتبلور من وقائع وأحداث يستمد طبيعته الباعثة من خصوصيات الظاهرة الإنسانية، وأيضا التطور التنظيري الاتساعي نتيجة التفاعل المستمر للفكر مع هذه الوقائع، وهذا ما يجعل من الخطأ الكبير فصل هذه الخصوصية عن سيرورة الفعل الفلسفي.

هذه المسحة التأملية التي قمنا بها نرى عبرها أن جدية التعامل معها ومع أي فعل تأملي هو ما يعطينا الفرق بين التفكير الفلسفي والتفكير العادي، إن بعث النشاط التأملي والتمسك به كديدن في التعامل مع المواضيع هو السبيل الوحيد لخلق إمكانية لسبر أغوار الواقع العربي والكشف عن مختلف المعضلات التي تعطل تقدمه، لن تكون لنا أي فرصة جادة وحقيقية لهز واقعا المتدهور إن نحن واصلنا في نفس النمط من التفكير التجميعي التركيبي اللانقدي اللاتأملي، بل سنزيد من حالة بعد الفعل التأثيري للفلسفة عن الواقع، واستحواذ قواعد التفكير العادي البسيط الساذجة على كل مناحي حياتنا الاجتماعية.

ابتدائية التأمل الفلسفي

إن المركب مفهوم / علاقة كآلية عمل الفكر مع معطى ذا طبيعة جدلية مفصلية يطرح التأمل كضرورة فعلية ممسكة بزمام مجمل الفعل الفلسفي، إن أكثر الناس تفاقولا بالمناهج العلمية لا يستطيع الطعن في إطلاقية دور التأمل. في الحقيقة الأهم من التأكيد على أولوية التأمل هو التنبيه إلى حسم التعاطي المنهجي مع التأمل كجوهر سيرورة الفعل الفلسفي النابعة من سيرورة الظاهرة الإنسانية، لا إمكانية لفصل التأمل عن أي مرحلة من مراحل العملية الفكرية، وبصيغة أبلغ وأوجز فإن العملية المفهومية هي ذات طبيعة تأملية تبدأ من النظر وصولاً إلى التعامل مع النتائج. وهذا ما يدعونا إلى الأخذ بمرحلة التأمل وأيضاً مفصلية تأثير التأمل الابتدائي أو الانطلاقي، فقد لاحظ الكثير سقوط التفاحة كما هو نيوتن لكن وحده ابن خلدون تنبه إلى العصبية ودورها في بناء الحكم.

إننا نضع أمامنا إنتاج المفاهيم كدلالة على مؤثرية وأهمية التأمل الابتدائي الأولي، فبأخذ في الحسبان طبيعة البشر التي تهتم بالأشياء التي تلامسها أكثر من التي تؤثر فيها، عندها تكون مفاهيم نهاية التاريخ وصراع الحضارات والعولمة ومختلف ما جادت به الملكة الإنسانية الفلسفية نتاج القدرة في استنطاق الواقع والكشف عن قيم جديدة لتمفصل علاقات، هذا التماس الأولي الفاعل مع الوقائع هو ينبع من ووقفة تأملية واسعة تشمل كل ما هو متغير، انه الذهن المتيقظ المتبع لمختلف تداعيات طغيان التاريخ على الفعل الفلسفي.

ليس إنتاج المفاهيم فقط من لها دلالة على ما نريد تأكيده، بل إن جدية العملية النقدية مع عملية المفهمة برمتها هي نتاج رؤية واضحة وصحيحة أنشأها التأمل الأولي تنطلق من تقييم صحيح لضغط الوقائع، قد نخطئ الاتجاه إن نحن أفرغنا أبليتنا الفكرية في عمليات تجميع النتائج والنظريات دون أن تكون هذه الإبلية متمية إلى سيرورة فلسفية تبدأ وتحدد عملياتها بإفرازات التأمل الأولي.

إن القفز إلى الأمام وحرق المراحل وتضعيف التأمل كفعل لازم ابتدائي من شأنه طبع العملية الفكرية بالتعالي والجمود، تغيب هذا المجهود الذهني الكاشف مؤداه علاقة غير صحيحة وغير منطقية بين المشخص والمجرد.

ويعوز في كثير من الأحيان افتقاد الفعل التأملي الأولي إلى فقدان روح المبادرة والخمول وعدم الثقة في وسائلنا الفكرية أثناء التعاطي مع يتجه الآخر، ومع الإقرار بكل ما يطرح بهذا الشأن إلا أنه من المفيد الكثير نقل التفسير من ضرورات الحالة النفسية إلى ضرورات التمنهج، أنا لا أحاطب الآن كل من قنع بالاجترار بل إلى من ينزعون إلى التأمل كمبرر وجودي للفعل الفلسفي، والذين نجدهم في عملية بحث دائم ودؤوب عن مداخل أخرى أوسع أفقا يلجون منها إلى مكامن الخلل في بنية واقعنا العربي والفكر الذي يمثله.

يجب البحث عن حوافز ودعائم نجاعة فعلنا التأملي الابتدائي وأيضاً إثرائه بطرائق تزيد في تدريب الذهن على الحركة المتدفقة الفارزة لكل المطبات التي تعترضه، والتي هي لازمة كانبثاق من خصوصية الظاهرة الإنسانية.

إن أي نقد موجه لتعاملنا المعرفي مع عملية المفهمة هو في جوهره يوجه إلى تعاملنا المدروس أو غير المدروس مع طبيعة ما في الظاهرة الإنسانية، وهذا يكون عبر تفعيل وسائلنا النقدية في حشيات عمليات التأمل الابتدائي، هذا الفعل التأسيسي لا بد أن يأخذ الاهتمام الأكبر في عملياتنا النقدية بدل التفاعل النقلي مع المفاهيم الذي نسميه نقداً، والذي يوقعنا في مزيد من التفسيرات الصوفية التي تجرنا إلى الانغماس في الحالة النقدية الدنكشوتية.

إذا كانت الفلسفة كما يشير ريكور تستأنف ولا تبدأ أي أنها تستند إلى اللافلسفة وما قبل الفهمية، فإن التأمل الابتدائي هو بداية التفلسف، هذا الفعل الفكري المشكل لمنحى تدفق سيرورة الفعل الفلسفي لا بد لنا معه من ابتداء أسس وطرائق يقف عليها، تستمد مصداقيتها من الثابت والمتغير في الظاهرة الإنسانية في علاقتها بالفكر.

المواقعية:

لن تكون لنا أي فلسفة إن لم نقاد وراء يقينية أن محرك الظاهرة الإنسانية هي الصيرورة والتمفصل الجدلي للعلاقات، كما أننا سنعلن عن أنفسنا صوفيين إن لم يكن لنا تهيأ منهجي خاضع لتأثيرية هذه اليقينية، هذا التهيؤ هو ما ندعوه بالمواقعية.

إن افتقاد إمكانية الحصر والإمساك هو الذي ينقلنا إلى الحديث عن مواقف في دراسة الاجتماع الإنساني، إنها وجود علاقة ضمنية بين الفكر والموضوع يعطي للفكر وفي نفس الوقت يأخذ منه الاختيار الصحيح للموقع الذي يطل به على المشهد الإنساني الذي يريد دراسته. وأكد أنه وقفا على هذا الاختيار تترتب صحة التحليل والسؤال والنتائج، ولنا في المنهج الماركسي مثال قوي، لا يمكننا في غفلة الإعجاب بعمق وتأثير هذا المنهج على الفكر تجاوز عبقرية ماركس في اختياره للموقع الذي من خلاله أعمل قدرته التأملية في المجتمع الأوربي للبحث عن قاعدة مادية ينطلق منها في تفسير وإيجاد قانونية تحكم الاجتماع الإنساني.

يطرح مصطلح المواقعية في الظاهرة الإنسانية مقابل الحصر الفيزيائي في الظاهرة المادية، إنه فعل تأملي ابتدائي نقصد به تشكيل منحى سيرورة الفعل الفلسفي تحت شرطية تعاملها مع معطيات إخضاعها لطبيعة الظاهرة الإنسانية.

إن الطبيعة الجدلية التمهضية تعطي تداخلا وتشابكا بين المفاهيم، ليس من الممكن عند القيام بعمليات فكرية تتعلق بمفاهيم الدين، السياسة، الحرية... الخ تجاوز التقاطع الوجودي بينهما وما ينبثق ويدخل في هذا التقاطع من أسئلة وقضايا، لذا فدور المواقعية كفعل تماسي مع الوقائع هو اختيار صحيح لإحداثيات تمفصل علاقات يعبر حقيقة عن الموضوع المطروح للدراسة، وخلق

استمرارية تحليلية للموضوع بمنطلقات فكرية واقعية تعطي تعامل محايث مع المفاهيم.

إن الواقعية هو بذل جهد تأملي لإيجاد منافذ نطل بها على الأسئلة والإشكاليات منشأها علاقة صحيحة بين المجرد والمشخص والتفسير والنتائج وهذا ما تعنيه عندنا الفلسفة الإنسانية، أما أن نسير العملية المفهمية وفق حالة تلقينية تلقائية تصوفية فهي دعوة إلى الاستمرار في التعامل اللحظي الفجائي مع الأحداث والوقائع.

ليس من الحكمة استبدال الإبداع في خلق مواقع أخرى نتعامل منها مع قضاياها في إطار حركية فلسفية نقدية دؤوبة باستنطاقات تليفقية للوقائع معلوم غاياتها مسبقا، تضع وسائنا الفكرية تحت محددات أسئلة وقضايا مزيفة ننطلق منها وإليها وتتقاذفها العلل الخارجية من كل جهة، وتعطينا في محصلتها الأخيرة بنية فكر ذات طبيعة نقلية منهجيتها مع المفاهيم متعالية ونهائية.

إن التعامل الجدي مع الواقعية كحركة انتقال توترية بين التصورات والوقائع كان سيجنبنا الاستنزاف ولمدة طويلة لأبليتنا الفكرية، هذا حصل في طروحات لاتاريخية للدين ترتب عنه تحول البعد عن الدين من قضية أخلاقية بسيطة إلى أيقونة يفرض على الجميع اتخاذها مقدمة بديهية، وأيضا الاختفاء وراء طرح متعالي ناجز للعلمانية وبشكل تقديسي متطرف لا يختلف كثيرا عما يعلنه رجال الدين المتشددون..

لقد ساد توحيد فكري عربي رهيب مع المفاهيم وأمسكت على مفاصله حالة سلبية إزاء تداعي ضغط الوقائع بدل التصدي النقدي الممنهج، وانسحبنا إلى خلواتنا خالقين لأنفسنا أبراجا وأيقونات في موقف إلغائي للواقع والتاريخ. إن تفعيل وسائنا الفكرية على مستوى الواقعية وبملاستها لطبيعة الظاهرة الإنسانية ستعطينا مبررات موضوعية تلامس طبيعة الظاهرة الإنسانية، وهذا لتفسير هذه الديماغوجية المتحكمة في فعلنا النقدي إزاء العملية المفهمية

والمنتجة لمتعاليات ونهايات وطوطمة للمفاهيم والانسباق وراء الخطاب
الدعوي الدفاعي.

الخطاب الجدلي

في كتاب عن تاريخ الفلسفة العربية لأرنور سعديف وتوفيق سلوم، وفي
باب تصنيف العلوم والاستدلالات القياسية، جاء فيه أن العرب وضعوا
اللاهوت أو بمعنى أوسع الكلام في دائرة الخطاب الجدلي، وهو يتخذ لغلبة
الخصوم بالانطلاق من المشهورات كما هو في القضايا الدينية والأخلاقية.
قبل إدراج هذه المقدمة في أي بناء لرؤية معينة، من المهم التأكيد على أن
علم الكلام الإسلامي مثل المؤشر لبزوغ النزعة العقلانية في الحضارة
الإسلامية، وهو قيمة عطائية وإبداعية كبيرة أثرت الحضارة الإنسانية، واعتبره
مؤلفا الكتاب من أركان الفلسفة الإسلامية وإن كان المشائية الإسلامية قد
عمدت إلى خلع لبوس الفلسفة عن علم الكلام لأسباب موضوعية، لذا حديثنا
عن الخطاب الجدلي لا بد أن يوضع في إطاره التاريخي وذلك بعلاقته
بالعقلانية والفلسفة.

الأمر الآخر هو أننا تركنا لأبلية القارئ الاستتاجية إدراج أي نسق فكري
تحت ضرورات الخطاب الجدلي، نأيا بأنفسنا عن وصمة الخطاب الجدلي
والفعل الدعوي الذي نريد إزالة طغيانه عن الفعل الفكري العربي.
ينافس الخطاب الجدلي الفعل الفلسفي وهو يملك أسقية توسعية بالمعنى
الكمي تحت سلطة سحر اللفظ على عقول الناس، وأيضا بساطة حيثيات
عملياته الفكرية التي تدغدغ مشاعر الناس، لم تعد قضايا الخطاب الجدلي هي
خلق القران وقدم العالم التي تتعب الأذهان وتتطلب قدر من المعرفة والأبلية
ليست في متناول الجميع، فالتاريخ المعرفي الذي أفرز الظاهرة الاجتماعية
كموضوع دراسة عبر العملية المفهمية جعل من الحرية والعدالة والاقتصاد هي
قضاياها هي قريبة من الناس وأفهامهم. هذه التاريخية تعطينا تفسيرا لصعوبة أو

سهولة الفصل والتفريق بين الخطاب الفلسفي والجدلي في السابق والآن لأن طبيعة المواضيع هي التي تفرض ذلك والتي دائما تختارها الفلسفة.

يضاف إلى هذا أن الغائية التي تحكم الفعل الدعوي تفرض عليه أن يكيف محتواه إلى أدنى حد ممكن وفهم الجماهير، فهو لا يفسر الأشياء بعلمها بل يعتمد إلى أسلوب يملك القدرة على تحريك الناس وخاصة غير المثقفين.

كل هذا في مقابل خطاب فلسفي متعلق بالوقائع والمواضيع، والتي تفترض جهداً تأملياً بعدياً في أغلب الأحيان، مما يجعل من مفردات هذا الخطاب لا تمتلك هذا السحر.

إن الخطاب الجدلي المعبر عن الفعل الدعوي يعلن عن شكلية منهجه الفكري بالمركب : فكر/رمز، هذا الرمز يتكون من المشهورات كما أشير سابقاً، ويترتب عن هذا أن الفعل الوظيفي للخطاب الجدلي والفعل الدعوي يسقط فهم المواضيع والتفاعل التغييري معها من سيرورته الفكرية، بل هو الاتجاه نحو الرمز بغية إدماجه في عملية فكرية محددة الأطراف المنطقية والغائية.

إن الرمز يفصله عن صيرورة الحياة الاجتماعية وتسكين هذه الطبيعة يوجد إمكانية لوضع العملية الفكرية في قالب مشكل مسبقاً، أكيد أن التعامل مع ضغط الوقائع وما تفرضه من جدلية وتطور لا يسمح بهذا الغلق للعملية الفكرية. إن طبيعة الخطاب الجدلي والفعل الدعوي هي التعالي والمطلقية، وإن كان في كثير من الأحيان يدافع عن غير هذا، وهم في الحقيقة في غنى عن ذلك لأن الاعتراف وأسلم لمنطقية تفكيرهم ، لأننا أمام نتيجة تلقائية لجعل الرمز هو مناط الفعل الفكري.

إنني هنا لا أتجه نحو الفصل بين الفكر والوجود، بل أنا أقصد هنا عملية فكرية تفترض موضوعاً انتهى التعامل المعرفي معه إلى نتائج يقينية المطلوب الدفاع عنها، كما هو يحصل عادة في الدعوة الدينية فهي ليست مفصولة عن الواقع الاجتماعي ولكنها تحتكر الفهم وتحصره في اللفظ الديني.

يعبر الفعل الفلسفي بالتوليفة: فكر/موضوع/رمز عن عملياته الفكرية الموجهة للمواضيع والوقائع بتفاعلية مباشرة، إننا نقصد بالرمز التصورات القابلة للكتابة، وهي تكمن بصورة رئيسية في المفاهيم خاصة ونحن بصدد العملية المفهومية. هنا تبرز الإمكانية والمصادقية الموضوعية لتوصيف العملية الفكرية بالتعالى والمطلقية والناجزية والتقدیس، وهي مرادفات نقولها عند انحراف أو خطأ في حیثیات الفعل الفلسفی

وتقهقره إلى مرتبة الخطاب الجدلي المعبر عن الفعل الدعوي.

الحصر والإمكانية

إن الشكلية: فكر/موضوع / رمز، والتي نعبر بها عن آلية عمل الفكر في الفعل الفلسفي تعكس القصدية أي تغيير العلاقة بين الموضوع والرمز ، كما أن هذه العلاقة هي من يتموضع عليها قيد العقل على العقل أو المنهج. إن إمكانية الحصر في الظاهرة المادية تلغي تشكل التفكير القبلي، كما أن عدم وجود إمكانية الحصر في الظاهرة الإنسانية يؤسس لوجود التفكير القبلي، هذه اللمحة التأملية التي تصلح أن تكون مقدمة بنائية تقبل استنتاجا منهجيا يقوم على الربط العضوي التناسبي بين الحصر والأفكار القبلية. ومادنا قد حددنا نشاط أبلتنا الفكرية في العملية المفهومية فإننا المفاهيم هي ما نقصد بها الأفكار القبلية، من هذا نستطيع أن نصل إلى نتيجة مفادها أن حصر المواضيع هي وظيفة المفاهيم في دراسة الظاهرة الإنسانية، ونستطيع أيضا أن نعلن أن المفهوم ليس هو الموضوع بل هو وسيلة في محاولة للفهم وهذا بمحاصرته.

هذا التناسب بين إمكانية الحصر وفعالية المفاهيم يمدنا برؤية واضحة وشاملة لعموم حیثیات عملية المفهمة، وإيجاد أوجه الاختلاف والتشابه بين مختلف الأنساق المعرفية الإنسانية.

فقط وفق تماس تأملي مباشر ومحايت يختار الموضوع رمزه، اختيار محدد
بقدره هذا الرمز على محاصرة الموضوع الذي هو في حالة صيرورة وتمفصل،
إنه الجهد التأملي الأولي باتجاه الوقائع ومن ثم التحول إلى المفاهيم وفق حالة
جدلية .

يؤدي التعامل الاعباطي مع المفاهيم المبني على أسبقية منهجية للرمز
واخضاع المواضيع لضرورات هذا التوقع المنهجي، إلى انحراف الدور
الوظيفي للمفاهيم من الحصر إلى حجب الوقائع ومن وسيلة فهم إلى الموضوع
نفسه، وهذا ينحو بالفعل الفلسفي برمته إلى التقهقر إلى الفعل الدعوي كبنية مع
الظهور بعكس هذا، وهو ما يساهم أكثر في غموض مواطن العجز في أي فكر.
إن الصيرورة التي تحكم الظاهرة الإنسانية يفسر على أساسها التضاييف القوي
بين المنهج والنظرية في الفكر الاجتماعي، إن عملية الحصر التي تقوم بها
المفاهيم عبر العملية المفهومية إنتاجها المفهمي وتحت ضرورة الصيرورة ينتقل
إلى القيام بدور حصر المواضيع.

في الحالة المفهومية الاستهلاكية - كما هي حالة الفكر العربي -، نحن نتعامل
مع مفاهيم ينتجها الآخر وفق سياق تاريخي واجتماعي مختلف مما ينشئ لدينا
تفكير قبلي نحوها، هنا عمليتنا النقدية اتجاه المفاهيم يجب أن تكون مبنية على
الرؤية التي تقوم على أن المفاهيم دورها يتحدد بمحاصرة المواضيع التي نريد
دراستها، أي هي وسائل فهم وليست نهائيات.

فقدان هذه الرؤية من شأنه أن يحول موقفنا منها إلى معيار للتعامل المنهجي
معها أما بشكل تقديسي أو بشكل تنجيسي. ويظهر محاولة الاستفادة من العملية
المفهومية الغربية بشكل إيديولوجي وعقائدي أكثر منه فلسفي. إن الحدائة مثلا لا
تحتاج إلى موقف بل إلى تموقع جديد لاستعمال مفهوم الحدائة كوسيلة حصر
للوقائع التي تفرز إشكالات وأسئلة، أكيد لها علاقة بهذا المفهوم في إطار
التفاعل الحضاري.

عصر النهضة هو التغيير على مستوى المواضيع وهذا كغاية لآلية عمل الفكر، لهذا طبيعة التمفصل التي تحكم الظاهرة الإنسانية تفرض على الفكر تماشياً مع قصدية التغيير الإمساك والعمل على توتر العلاقات التي تعبر عن الموضوع، وهذا لإنتاج تمفصل جديد يدل على التغيير الذي حدث، ويجعل الفعل المفهمي يعطي للغاية النهائية بعد لا نهائي يتجلى في التعامل الغائي على أساس الإمكانية.

يتعامل الفعل الدعوي في بعده الغائي بالواجب وهذا لطبيعته النهائية والمتعالية، أما الفعل الفلسفي ولطبيعته المتحاثة واللانهاية فان بعده الغائي يقوم على الإمكانية، هذا لا يعني أن الفلسفة تنفي الواجب وتلغيه، بل هي تعمل على إدماج الفعل الدعوي والدين والواجب والخطاب الجدلي في ديناميكية فلسفية لا ابتداء رؤى جديدة حولها.

مقالات

« بمقدورنا بالكلام والقلم أن نجعل الناس أشد استنارة وأفضل. »¹

فولتير

تمهيد

أقصى ما يرومه المشتغل على المفاهيم والأفكار إيجاد الطرائق والوسائل التي تحقق توازن منهجي تعاملي، بين العملية الفكرية التي يقوم بها والثائية المكونة من حتمية النقل والبناء من جهة ودرجة اتساع المعارف والنتائج المعنية بالنقل من جهة أخرى.

إن تحصيل هذه الغاية بصورة صحيحة وبأوسع اكتمال، شرط مفصلي سابق لأي محاولة فكر خلق ديناميكة قادرة على مسايرة التطور المعرفي. هذه المهمة الآن تحقيقها ليس بالأمر السهل في ظل ما تشهده العملية المفهومية والفكر الاجتماعي من تسارع وتناثر قويين. لم يعد النقل المعرفي ومن ثم البناء عملية بسيطة تتم بتلقائية، إن تدفق العملية المفهومية فرض إيجاد رؤية منهجية تواجه وتتعامل مع هذا التوسع المعرفي. و سيؤدي تجاوز طبيعة هذه الحالة التفاعلية المفهومية إلى الفوضى النقلية الاعباطية، المتخفي وراء الإحساس بالعجز في إمكانية التعامل الإبداعي الندي مع العملية النقدية للمفاهيم.

يرتبط نجاح العمل الفكري بعمومه بنجاح عملية النقل والبناء، ويزداد خطورة هذا الارتباط في الحالة الاستهلاكية، من الخطأ تعميم وجود أريحية تطبع الفعل الفكري الاستهلاكي هذا غير صحيح. فالاستهلاك الفكري النقلي كما هو حال الفكر العربي يتطلب جهدا وإبداعا أكثر منه لما نكون نحن من ننتج المعرفة،

1 - ويل ديورانت، قصة الفلسفة، ص 436.

علينا أن لا نستهن إطلاقاً بأهمية وجود رؤية مسبقة لعملية النقل المعرفي من الأخر.

يكون الفعل النقلي الانتقائي المؤسس نتاج جدلي لإطلاق العنان لأبليتنا التأملية في الغوص في مختلف الظواهر والوقائع، وهذا لخلق قاعدة أو خلفية معرفية سابقة تهيأ فكرنا وتعطيه القدرة الانتقائية المجابهة لتوسع وتناثر العملية المفهومية.

هذا الفعل التأملي ينبع وينتج من التشبع الحسي بالقدرة على تحصيل الحقيقة، وأحياناً كثيرة احتكارها، من الضروري أن تتاب الباحث هذه الحالة الشعورية لينمي ويعزز الرغبة والدافع في البحث والاستكشاف.

إن التغيب المستمر لإرادة التأمل أنتج سلطة رقابية تحديدية يمارسها توسع وتداخل العملية المفهومية على عقولنا، تظهر في ديدن التعامل التقديسي الحيني الهدياني مع ما ينتجه الأخر.

يكنم بعث واستفزاز مكان الإبداع في فكرنا في تحرير قدراتنا الفكرية من الزخم التأتجي النظري للعملية المفهومية، والإيمان بجدوى وأهمية إيجاد مواقع خاصة بنا نطل بها على الظاهرة الإنسانية.

إنني إذ أؤكد على ما قلت سابقاً فإن هذا لا يفهم على أنها دعوة إلى القطيعة المعرفية مع الأخر أو المساهمة في بناء حالة وهمية تقفز على الطابع الاستهلاكي للفكر العربي، لكن من جهة أخرى نحن مطالبون بالعمل على إيجاد الحلول للانفكاك من حالة التبعية والذهول التي تتابنا، هنا لا نجد غير الندية التأملية الإبداعية كبؤرة انبثاق لفعل الفكري المنتج. إنه إن كنا نلح على أهمية التأمل الفلسفي في العملية المفهومية، فإننا مطالبون برفع درجة هذا الإلحاح ونحن نعيش في ظل تبعية معرفية كاملة اتجاه الغرب.

لقد لمست الكثير من الانكفاء التأملي المتموضع في المستوى التأتجي النضر والعجز عن أي فعل تصحيحي معرفي في قراءاتي لعديد من الأعمال

الفكرية التي تعتمد إلى الطرح النقدي لمفاهيم العقلانية والدين والتاريخ، كل ما نقوم به هو استعراض مصطنع لقدرتنا على محاكاة واستيعاب ما يقوله الآخر، هذا يذكرني وبكل أسف بالطبيعة التلقينية للتعليم العربي. أنا لا أقلل من تأثيرية الهوية المعرفية التي فصلنا عن الغرب على نوعية التعامل النقدي مع المفاهيم، لكن لا بد من التسليح بالجرأة لاختراق مفاهيم هي من تتحكم في تطور مجتمعاتنا.

إنني أفضل التأمل المتوحد ولو أفضى إلى الشك الكلي، فإن نتقدم برضا وتواضع لهو خير لنا من أن ننسج من مخيلتنا الكاذبة أوهام وخزعبلات. نحن مطالبون بالإقتداء بالبرهمي في رواية فولتير، وهو يحكي عن السعادة السرمدية التي تهبنا إياها حب الحكمة والتأمل.

إنني أعني جيدا قوة المصداقية المعرفية في بعدها التناجسي النظري المنبثق من العملية المفهومية الغربية والتي يواجهها الفكر الاستهلاكي العربي، و لكنني أرفض أن تستعمل هذه المصداقية كمبرر رفضي لأي محاولة اعتناق من هذا السياق المغلق، إن تحصيل المصداقية المعرفية بعيدا عن الضغط السكولاتي لا يتم دفعة واحدة بل هو استمرارية تفعيل الإبداع الفلسفي.

التصاقنا بالفعل التأملي الذاتي أكيد أنه لن ينال إعجاب من احتكروا الحقيقة تحت شرعية التعامل الغفلي مع البعد التناجسي النظري المفهومي، وأيضا سيحكم عليه بعض من يتوقون إلى الإبداع بالعبيثة والبعد عن الجدية والعمق، لهؤلاء وهؤلاء نقول أن حسنات وفوائد التأمل الذاتي وإن قلت لا يمكن أن تنقلب إلى فعل سلبي النتائج، وفي كل الأحوال لن نخسر شيئا من أعمال عقولنا ولن نربح أي مكسب من إطفاء شهوات العقل.

إذا كان هدفنا الظاهر هو تحصيل الحقيقة، فعلينا أن لا نغفل على أن المهم في العملية الفكرية هو تنشيط وبث الحيوية في الحوار الفكري بيننا، والذي يقفز

بالعملية الفكرية خطوات كبيرة نحو الأمام إنني أعرف البحث عن الحقيقة بأنه تحريض واستفزاز الآخر على البحث عنها.

إن مجابهة الفوضى والعبثية الفكرية التي تسيطر وفق منحى تصاعدي على كل مناحي وعينا. تكون بالتأكيد على الحاجة الماسة في أعمال التأمل الفلسفي في كل مجالات حياتنا الاجتماعية .

لقد أدى الفشل في تحقيق مشاريع النهضة والتقدم إلى حالة دفع قوية باتجاه عزل الفعل الفلسفي النقدي، وتقديمه على أنه فعل متصل بالقضايا المعقدة المدرسية بعيدة عن تفاصيل الحياة الإنسانية البسيطة، هذا في مقابل إعطاء فسحة أوسع للفعل التبريري التكميلي في تحليله لأهم المشاكل الحياتية

أدت هذه الحالة إلى إحداث هوة واسعة بين الفلسفة والأفراد، وانحسار الفعل الفلسفي وانشغاله عن هموم الفرد العادي، صحيح أننا نؤكد على عدم إلغاء وتجاوز التضاييف بين العلم والفلسفة، لكن هذا ليس معناه إهمال الواقع والتفاصيل، إن الفلسفة تتغذى من تفاصيل الحياة اليومية للأفراد.

والمعركة الحقيقية في رهاناتها الآنية هو تغير الواقع بالعمل على مواجهة الفكر التبريري التكميلي.

مفاتيح الحقيقة

ليس هناك مفتاح لكل الأبواب، الخطأ المميت هو الانكفاء الطوباوي وراء المقولات الكبيرة كحل لكل القضايا والإشكالات، إن مفاتيح الحقيقة هي ديمومة يقظة العقل وجاهزيته أمام تبدل الوقائع والأحداث وهو الضامن الوحيد لعدم تجاوزها لنا.

إن وجود مداخل ومنافذ للحقيقة هو ما يعطي إمكانية تقييم العمل الفكري من حيث الجدية والعمق، وأيضا وهذا مهم جدا يفرض ضرورة التفاعل مع الآخر في إطار العمل النقدي، إن احتكار الحقيقة معناه نفي الآخر، هنا بسهولة يمكننا أن ننقض هذا بتنوع وتباين الأعمال الفلسفية .

إن ابتكار رؤية حول موضوع ما هو مساهمة في إيجاد مفتاح لمدخل يمكن أن يكون الولوج منه أن يمدنا بأفضلية منهجية تتبعها للإحاطة بكل انبثاقات هذا الموضوع، لا يختزل العمل الفكري فيما نراه نحن بل يتجاوز إلى ما يراه الآخر وما تعلقه الأحداث، علينا أن ننظر إلى أفكارنا في إطارها الشامل والواسع .

لما نتطرق إلى إشكالية ما فنحن لسنا بصدد الزعم بطرح نهائي أو رؤية جامعة، بل هو إحداث فتحة نطل بها على الوقائع الطارحة لهذه الإشكالية، يكتمل بنائنا الفكري فيما بعد بالتلاقي مع ما سيقوله الآخر لأنه يمثل نصف العقل. صحيح أن شيئا من الإحساس باحتكار الحقيقة أمر ضروري لتفعيل ودفع طاقاتنا الإبداعية، لكن علينا أن نتهيا لنكون في آخر المطاف منشطين للأفكار وليس محتكرين لها، إن بداية عملنا الفكري هو لما ننتهي منه. حين نعتقد أن وضع رؤيتنا في شكل رمزي هو النهاية فإن هذا يشكل وأد للعقل، يجب أن نتنظر إلى ما ستؤول إليه عملية تعاطي الآخر، أنها بمثابة عملية قذف لأفكارنا في ساحة الحكمة ومن ثم تتبعها لخلق وإيجاد حالة تطويرية وإبداعية تلف هذه الأفكار والمناهج.

إن الحقيقة مستويات بمعنى أننا نوصف الجدية والوضوح بالاقتراب أكثر منها، لذلك فالبحث والتأمل هو عملية مستمرة للدنو أكثر منها، ليس منا من له القدرة على القفز مباشر إلى جبل المعرفة، الإبداع هو أن أكون أكثر قرباً منك، لكن ليس معنى هذا إنني أمسكت كبد الحقيقة.

إن النزوع إلى تحليل ودراسة مفاهيم التراث والثقافة والعقلانية... الخ، ما هو إلا دعوة إلى تجريب مداخل جديدة، ومن ثم تجديد عدتنا الفكرية وإعطاء الآخرين نفس أقوى، مطلوب منهم أن يقبضوا عليه بتفعيل حقيقي للعمل النقدي. هذا هو الشرط الأساسي لبعث حالة فلسفية جادة.

الفكر الجاد هو الذي لا يرضى أن يتعامل مع مكوناته بشكل تقديسي أو تغريبي، بل على العكس الضربات الموجهة هي من تنمي القدرات أكثر، علينا جميعاً المساهمة في بلورة جدال فكري تنويري مترفع، لأن النقاش المتعدد الأطراف يسرع وبقوة العمل الفكري نحو الوضوح والفعالية وهذا ما نحن بحاجة ماسة إليه الآن، إن كل مساوئ وشظايا الصراع الفكري لن تتساوى مع مخالب الوقوع في الانغلاق والتفوق.

الفكر العربي وتاريخ المعرفة

تتجلى وتتكون مؤثره تاريخ المعرفة على بنية فكر ما في علاقة هذا الفكر بالأخر وتفاعله معه، لأنه دائماً هناك فكر له القدرة على بناء وخلق وسائل ومناهج والأخر مطالب -جهد الاستطاعة- إقامة علاقة فكرية معه والتعامل مع التورم الزمني المعرفي، علينا هنا أن نشير إلى أنه ليس بالضرورة أن يكون فكر واحد هو من يمثل وتتجلى فيه الارتدادات الواقعية لهذا التورم الزمني المعرفي. لكن في كل هذا الضروري منهجياً هو البحث عن المبررات الوجودية والموضوعية لتمييز وتعريف فكر ما، وموقعه من تاريخ المعرفة، والأهم من ذلك تداعيات هذه التمييزية على عمليات الفكر.

إن شكلانية الفكر وشموليته المطلقة كعملية فهم للمواضيع والوجود، تطرح الإشكالية فيما يتعلق بخصوصية فكر ما، هذه الخصوصية هي نتاج ودافع لموقف من تاريخ المعرفة المتلبس بفكر ما أيضا، إن الانتقال من العام إلى الخاص إذا لم تفهم وتحدد إتيته ومبرراته وهذا عبر تفعيل عملية تأملية في العلاقة التكوينية -كطبيعة- بينهما أي العام والخاص، ستؤدي إلى حالة فكرية لا تراعي التراتبية المنهجية في تعاملنا مع المفاهيم والمواضيع، أو بعبارة أخرى ستجعل الفكر لا يعمل وفق وتحت محددة أولانية الفكر مع المواضيع والمفاهيم.

إن الحالة الفكرية الاستهلاكية تجعل العلاقة الفكرية مع المواضيع تتطلب جهدا إضافيا يتمثل في فهم مناهج ووسائل الأخر، وسحبها من صيرورة تاريخية فكرية لم نشارك فيها مباشرة. وعليه يجب أن تكون عملية دخولنا في هذه الصيرورة والتحرك وفقها نتاج رؤية فلسفية واسعة، تعمل على عدم خلق فوضوية منهجية تؤثر على علاقتنا فكريا بالمواضيع والمفاهيم.

إن الفكر العربي هو أمام فكر غربي له المؤثرية الفكرية والمنهجية الكاملة، لأنه ممسك بالمنعرج التاريخي المعرفي، لذا من الضروري توضيح علاقتنا به والتي تمثل علاقتنا بتاريخ المعرفة.

يشترط في هذا وجود نسق فكري أو آلية تنبثق عنه هذه التميزية لها الإمكانية ليدخل تحت محددتيها نحن والأخر.

من المفيد التركيز على أن عدم تحديد ضرورات التداخل وتداعياته وأيضا ضرورات التمايز ومبرراتها وتداعياتها نعني بذلك استلزام وانبثاق تفاعلنا المعرفي مع الأخر، سيجعل المنظومة المعرفية التي نعمل وفقها علاقتها بالمواضيع والمفاهيم غير توترية، بل بالعكس سيكون استخدامها للوسائل والمناهج يمنع التماس المباشر بين الفكر والموضوع.

إن إيجاد المبررات الوجودية والموضوعية لتعريف الفكر العربي يمر حتماً عبر التأمل في ماهية الفكر وربطها تصورياً بالعلاقة بين العام والخاص، هذا التعريف الذي نريده دوافعه خلق حركية توترية فكرية بين الفكر العربي والمفاهيم.

انطلاقاً من أن عملية التعريف منطقياً وموضوعياً قصديتها المنهجية هي توصيف وتمييز وإبراز تمفصلنا بالآخر، كما هي توصيف وتمييز الآخر. إن تحديد علاقة العام بالخاص أهميتها تكمن في تمييزنا عن الخاص الآخر. إن التعريف يجب أن ينبع كطبيعة من الخصائص التكوينية للمعرف هذا أولاً، وثانياً وهنا منطقياً نعلم أن الخاص يحمل صفات العام، ولكن بدون أن يؤثر الخاص على العام في تكوينه، وإلا اختلت هذه القاعدة المنطقية الموضوعية.

فالإنسان مثلاً حيوان عاقل، هذه العقلانية هي حالة فيزيولوجية نفسية تابعة لطبيعة الحيوان الفيزيولوجية أيضاً، لكن هذه العقلانية ليس لها ارتدادات تأثيرية على صفات الحيوان التي حددناها سلفاً، والعام إذا كان ليست له علاقة تطورية فهو يقبل الإضافة.

إن الفكر هو فعل إنساني واعي كعملية جدلية مع المواضيع، هذا الفعل يخضع لقوانين التاريخ التطورية، لذا فالخصوصية المنتجة للتعريف لا بد أن تتقيد بالعلاقة مع الزمن والتاريخ، هذه التمييزية لا توقف الصيرورة الزمنية بل تتماهى معها، لأنها ستبرز التعريف في علاقة الفكر بالتاريخ. أي إننا نقصد بالفكر الغربي عصر النهضة الموزع على جغرافية معينة، كما أن الفكر الإسلامي هو عصر التوسع الإسلامي الموزع على الجغرافية، والفكر العربي الحديث هو نتاج الصدام مع الغرب تاريخياً وجغرافياً.

إن تمييزية الفكر تكمن في الصيرورة الزمنية، لذا فمن غير المقبول الحديث عن عقل عربي وآخر غربي بالمعنى المعرفي النوعي، لأننا هنا نتجاوز ماهية

الفكر كعملية وفعل إنساني واعى. إن محاولة إضفاء نوعية لعلاقة الفكر مع الموضوع هو تجميد لهذه العلاقة، لأننا سنكون أمام سؤال عن موقع التاريخ من قولنا هذا عقل غربي وآخر إسلامي.

إن ابن ميمون فيلسوف إسلامي رغم يهوديته، لأنه انتمى إلى أحد محطات الصيرورة التاريخية المعرفية، هذه الخصوصية مرة عربي وأخرى إسلامي هي توصيف لمنعطفات تاريخ المعرفة، وإعطاؤها بعداً أوسع حتى تلامس العملية الفكرية هو تحويل العلم إلى إيديولوجية. لا يوجد علاقة نوعية بين العقل والموضوع فالمعرفة الإنسانية هي تطور عمودي زمني وليس أفقي.

إن الفكر العربي هو تميزية تاريخية، وهو ينطلق ويصب وفق آلية فكرية واحدة مع الفلسفة اليونانية والغربية. لذلك مهمة المشتغلين عليه هي السعي نحو الاندماج والتفاعل مع الصيرورة التاريخية المعرفية التي يقودها الغرب الآن.

التراث وتاريخ المعرفة

لقد أخذ التعامل النقدي مع التراث العربي الإسلامي الحيز الواسع من التنظير العربي الفكري، يعنون كل هذا بموقع التراث العربي بالنسبة لتاريخ المعرفة والذي يهيمن الغرب علي منعرجه التاريخي.

في البداية ليس بوسعنا تجاهل موضوعية الأسباب التي زادت من حدة الطرح النقدي للتراث العربي أول هذه الأسباب هو متعلق بكونولوجيا الأحداث التي تضع بزوغ النهضة الأوربية بعد أفول الحضارة الإسلامية، ومع وجود عوامل أخرى تتعلق أساسا بالطفرة العلمية الكبيرة وتزاوجها مع الصراع السياسي القديم الجديد بين الشرق والغرب، أدى هذا إلى تولد تصادم قوي أقصى تجلياته الاستعمار المباشر أثره في الفعل الفكري وجود إيديولوجيا سابقة ومؤثرة في أي رؤية لعلاقتنا بالغرب في إطار التفاعل الحضاري. وإن كان أعتبر هذا التصادم بمثابة منبه لحالة السبات المعرفي العربي، على كل حال كل ما قلناه لا يجب أن يجعلنا نتجاوز المشكلة الجوهرية وهي أن بنية الفكر العربي هي من ساهمت جدليا وبتوترية أقوى في بناء هذا الموقف.

الأمر الثاني المهم هو انه تاريخيا الحضارة الإسلامية ارتبطت بالدين كحافز وباعث لمنظومة توسع سياسي واقتصادي، في مقابل حضارة غربية أفرزت مفهوم العلمانية كأهم نتيجة لإعلاء سلطة العقل، في هذه النقطة من المهم التأكيد على أن ارتباط الحضارة الإسلامية بالدين كإيديولوجية لا يعني البتة إنها كانت دينية. إننا إذ راعينا تاريخية الأحداث وطبيعية الصراع التاريخ المعرفي بين الدين والفلسفة، فالنتيجة إننا أمام فترة زاهية من التاريخ كان فيها للعقل هامش أوسع، إذا ما قارناه بفترة أخرى أقرب أكيد سنصاب بالذهول.

ليس بوسعنا إلا أن نؤكد بأن ارتباط الحضارة الإسلامية بالدين الإسلامي لا ينفي ارتباط ظهور الفلسفة بقيام الدولة الإسلامية، فقد صاحب هذا تطور هام

في الحياة الاقتصادية واتساع نطاق التجارة، وواكب كل هذا ازدهار وتقدم بالغ للعلوم والآداب والفنون، لقد قامت الحياة العقلية عامة أساسا على التفاعل الحضاري بين مختلف الشعوب الخاضعة لسلطة التوسع الإسلامي.

هذا التفاعل الحضاري أعطى للحضارة الإسلامية طبيعة كوسبتيمولية، صحيح أنه كان صراع بين العلوم النقلية والعقلية، لكنه لم يمنع من ازدهار الفلسفة بل على العكس ساهم في تطويرها.

من الواضح إن غياب مراتبية إكليريكية في الدين الإسلامي جنب الفلسفة في العالم الإسلامي الوقوع في مطب النزول إلى مرتبة خادمة للاهوت كما حصل في الغرب، كما أن بروز مدارس ومذاهب فكرية متنوعة ساهم في حماية حرية الفكر. إن الاختلاف والتفاعل الفكري هو الأمان الوحيد للحرية الفكرية.

إن الفكر العربي وبعد أن أصيب بالجمود وكأي فكر آخر جامد نزع إلى التقديس كمبرر ومرجعية وهذا في سبيل الحفاظ على كينونته ومخلفاته، هذا أنتج ثنائية تفاعلية حضارية متكونة من حضارة منتشية بسلطة العقل في مقابل طوطمة فكرية تخترقنا عموديا وأفقيا. أكيد أن نتيجته الحتمية هي تبني موقف مزيف ومتطرف إزاء الحضارة الغربية.

هذا الطرح على المستوى التاريخي وإن كان مهم في محاولة إعادة رؤية جديدة لعلاقتنا بتاريخ المعرفة، إلا أن البحث عن الإطار الفلسفي التأملي الذي يتحرك فيه موقفنا من التراث في علاقته بتاريخ المعرفة لا بد أن يكون القاعدة التي تمارس فيها فعلنا الفلسفي، لأن هو ما ينبثق منه مختلف التوجهات الفكرية. في رأي أن القاعدة الفلسفية التي نتخذها كمييارية للتعامل النقدي مع التراث تقوم على أن رؤيتنا الفلسفية للتراث تستمد طبيعتها النظرية من رؤيتنا لعلاقة الفكر العربي عموما بالفكر الغربي. هناك شرطية منهجية واضحة تجميد التراث يحتاج إلى نوعية فكرية كما أن النوعية الفكرية تحتاج إلى تراث محنط خارج إطار التاريخ، لا يمكن لأي فكر أن يضيفي على نفسه الخصوصية المعرفية دون

الاستناد إلى تراث يحتكره، إن إضفاء نوعية فكرية معناه توهم وجود صيرورة تاريخية معرفية خاصة بنا ومن ثم نزع التراث من مبرراته الوجودية المنتهية إلى التاريخ.

إننا في سبيل التعامل النقدي مع التراث نسير في الاتجاه المعاكس أي قتل العملية الفكرية برمتها، لأن التراث هو عملية فكرية تاريخية مع المواضيع تخضع لحثثيات التراكم المعرفي وتملك قابلية الدخول في ديناميكية فكرية تعديلية، كما حصل للتراث اليوناني ني والإغريقي مع المسلمين، وأيضا التراث الإسلامي مع الغرب.

إن إقامة جدلية بين الدين والتراث ليس تسياق تاريخي بل كمرجعية كما يحصل مع التراث الإسلامي سيحيل العملية كلها إلى عبث، لأنه ليس من المقبول أن يتم الربط بين متعال ومطلق وناجز وعمالية فكرية مستفزة ومتدفقة. إن هذا يحصل في حالة واحدة فقط وهي البحث عن أية وسيلة للحفاظ على ما نعتقد أنها مكتسبات الجمود والتخلف.

الإطار الفلسفي الذي نتحدث عنه يلامس توليفة مشخصة تتألف من مكون يشمل أولا الغرب المبادر في عملية مفهومية كبيرة تخترق الظاهرة الإنسانية لتشكل منظومة واسعة ومتشابكة مصدر انبعاثها الفلذفة، تجلياتها تبلورها يشمل كل الأنساق الإنسانية من الاقتصاد إلى السيادة إلى الثقافة. هذه الثورة الفكرية التي تحاول التحكم في حتميات الحياة الاجتماعية تجد في مقابلها فكر عربي أصابه الجمود الإنتاجي والركون إلى التكرار والاستناد إلى الموروث كميدان بحث لا نقدي، سمح في الأخير بتحكم هذا الموروث في مقدمات التنظير الفكري والتكيف مع أي تطور يمس الحياة الاجتماعية.

هذه العلاقة بين جمود فكري وتطور اجتماعي إنساني قهري ولد خضوع الثاني للأول أي التطور للجمود، مما أدى إلى طغيان الفعل العوي التقليدي الطارد لأي عمل نقدي فكري، من الملفت للانتباه أن الفترة التي زامت النهضة

الأوربية على مدة الثلاث قرون الحالة الفكرية العربية آنذاك لم تحض بالاهتمام
لنستطيع بناء رؤية لبداية التفاعل القوي بينا والغرب.

إن العملية المفهومية الغربية الإنسانية المتسارعة بتأثير التنظير الفكري
الاجتماعي بدأت انبثاقاتها تهب على الواقع العربي، لقد خضع تطور المجتمع
العربي للطفرة العلمية الكبيرة الغربية والتي أهم ما فرضته هو التقارب بين
الشعوب، ويطرح هذا في مقابل تراث عربي يحتكر التفكير هذا الاحتكار يمس
كل أطراف التراث. إن القائمين على التنظير الفكري العربي وإنتاجا تهم كانوا
مجبزين على التعامل وإيجاد وسائل الربط الفكرية بين مركبات التوليفة المتكونة
من تراث عربي معرفي وواقع عربي يتغير وفكر اجتماعي متسارع الخطى.

و الذي يهمننا هو المبررات الفكرية والأدبية النقدية للتراث العربي الإسلامي
العاكس للنظرة التأملية لإفرازات الواقع العربي الحديث. إن كل الصراعات
الفكرية التي حدثت في العصر الحديث العربي كانت مؤسسة كبنية منهجية
انطلاقا من الأسئلة وصولا إلى الإجابة على الرؤية المتعلقة بالتوليفة السابق
ذكرها.

أولا علينا توضيح بعض الأمور الوصفية التي تطبع أو تفسر مبررات التعامل
النقدي مع التراث العربي وإن كان هذا سيفرض علينا بعض التكرار، الذي يجب
أن يفهم كلزوم منطقي للبناء الفكري للموضوع. لقد ساير التطور الاجتماعي
العربي جمود فكري في جزء مهم منه متعلق بغياب الاجتهاد الديني، إلا أن
السبب الرئيسي في ذلك هو تقهقر الفعل الفلسفي وانعزاله والذي يمثل المحرك
الفاعل لديناميكية أي فكر حتى بما يتعلق بالدين كفهم. هذا أدى إلى سيادة
الموروث الديني و سطوته على بنية الفكر العربي وطغيان التفسير الديني على
التفكير الجمعي للأفراد. علينا هنا أن نشير إلى أن الموروث الديني هو جزء مهم
من التراث العربي الزاخر ولكن لا يمثل التراث كله.

هذه الحالة الوصفية اصطدمت بحالة غريبة موسومة بالفكر الاجتماعي والعملية المفهمية المتعلقة بالظاهرة الإنسانية وهذا في ثوب التقدم ويقابله الثوب العربي بلون التخلف الذي يطرح إشكالاته تحت السؤال الكبير لماذا تخلفنا. إن محاولة الإجابة على هذا السؤال في ضل هذا التشابك بين الواقع العربي الفارز لإشكالات متعددة على مستوى الفرد والجماعة وسيادة الموروث الديني الغيبي الطارح لمكونات التراث العربي الأخرى والعملية المفهمية الغربية، أدى إلى تمركز التراث كنقطة بداية ونهاية منهجية في العمل النقدي العربي.

إن أبرز التداعيات لمركزية التراث في العمل الفكري العربي وهذا في الجانب الفعلي هو نقل مشاهد الصراع بين رجال الدين والفلسفة إبان القرون الوسطى إلى عصرنا الحالي، مع فارق مهم هو أن الذاتية الإنتاجية الإسلامية آنذاك ووجود ديناميكية إبداعية أعطى لهذا الصراع طابع إيجابي تحفيزي، وأيضا عالمية الحضارة الإسلامية وانفتاحها كان أقوى من تأثيرات هذا الصراع، وهو ما حصل أيضا فيما بعد مع الحضارة الأوربية.

إن الفكر العربي فرض عليه التعاطي القسري مع التراث المعرفي العربي والفكر الغربي للإجابة على مختلف الأسئلة التي يطرحها الواقع العربي تحت السؤال الأكبر لماذا تخلفنا؟، هذا السؤال الذي يمس بنية الاجتماع العربي، والذي يتحكم فيه التفكير الديني إن كان على مستوى النخب أو الأفراد. ولأن الأسئلة هنا لا تتعلق بقدوم العالم ولا بصفات الله بل تتعلق بالعلمانية والاشتراكية وحرية العقيدة، فإن التراثيين الذين ينطلقون في التنظير الفكري من الأنا إلى الآخر أي الغرب كان عليهم أن يلائموا خطابهم بحسب طبيعة هذه الأسئلة، لذلك جاء ردهم التخفي تحت غطاء الدفاع عن الاجتماع العربي وخصوصيته بالدفاع عن الموروث الديني، وقد أعطاهم هذا مصداقية عديدة لأن الأسئلة تتعلق بالاجتماع وليس بالميتافيزيقا كما ذكرنا سابقا.

وفي سبيل هذا جعلوا من الموروث الديني معيارية تصحيحية للإنتاج المفهمي الغربي، وأحياناً كثيرة في شكل تلفيقي أو توافقي بين إنتاجات الفكر الغربي والموروث الديني، وإن كانت هناك محاولات جريئة كتجربة محمد عبده إلا أن عدم فاعلية الفعل الفلسفي العربي عموماً ساهم كعامل أساسي في زيادة سيطرة الموروث الديني.

المحاولات التوفيقية بين التراث الديني والإنتاج المفهمي الغربي بين الاشتراكية والإسلام أو العلمانية ومع نتائج الفكر الاجتماعي بعمومه، كانت إلى حد ما متنفس حرية للفعل الفلسفي العربي في مقابل أكيد العداء المطلق في كثير من الأحيان لعلماء الدين للفلسفة حتى داخل المؤسسة الدينية كما حصل مع عبد الرزاق وكتابه أصول الحكم.

في الحقيقة من السهل إيجاد الخلل في بنية الفكر الديني اتجاه التعامل مع الفلسفة الغربية، لأن عدم التفريق بين السياقية التاريخية للتطور الاجتماعي والتي تقبل الذاتية ومن ثم الموقف الدفاعي، أي أنه من المفهوم الدفاع عن الخصوصية الاجتماعية لأي مجتمع لأنها بالأساس تقبل الفصل الزمكاني لكن في المقابل السياقية التاريخية للمعرفة لا تقبل الفصل والذاتية ومن ثم الموقف الدفاعي. لقد تم دمج التراث مع الاجتماع العربي في بناء موقف تنظيري اتجاه الغرب كفكر.

إن الموقف الدفاعي التراثي ينطلق كمنهج من فصل التراث المعرفي عن صيرورة التاريخ المعرفي وطبعه بخصوصية فكرية هي بالطبع دينية، وهذا أمر مألوف في كل صراعات الفلسفة والدين، إن هذا الموقف انطبق على إنتاجات الفكر الغربي والتراث الفلسفي العربي معاً، إن التراثيين استمروا فيما انتهى إليه أسلافهم في محاربة الفلسفة.

الطرف الآخر أعلن ركونه إلى الفلسفة كمحدد أول وأخير في التعامل مع التراث العربي، نقصد بالفلسفة التراكم المعرفي الإنساني، إن الفلسفة العربية

الحديثة تنطلق من الآخر إلى الأنا أي من إنجازات الفكر الاجتماعي إلى إشكالات التراث. إن التراثيون انطلاقاً من اختيارهم الأنا كموجه للعملية النقدية لم يواكبوا إلى أنفسهم مهمة إيجاد الآلية الفكرية السليمة للربط بين التراث العربي والفكر الاجتماعي، بل هو يعلن فصله لهذا التراث عن صيرورة التاريخ المعرفي ودمجه كموقف نقدي مع حتميات خصوصية بنية الاجتماع العربي. على عكس هذا فإن الفلسفة العربية الحديثة أوكلت إلى نفسها هذه المهمة استناداً إلى طبيعة تموقعها إزاء التفاعل الحضاري المعاصر.

هذه المهمة كانت تفترض خلق جدلية فكرية بين توليفة تشمل العملية المفهومية الغربية في إطارها الأصلي الذاتي الإنتاج والتي تحكمها جدلية متسقة تشمل وتنتهي البناء المنطقي للمفاهيم، أي بين النظرية والتفسير والتطبيق، هذه الذاتية من صورها الإنتاج والإبداع اللانهائي والمحايت للمفاهيم.

ولأن طبيعة الظاهرة الإنسانية والتي تقوم على خارجية مؤثرية الزمان والمكان تفترض الجدلية كعنصر واسع التأثير في الدراسة الفعالة لعلاقة الفكر بالاجتماع الإنساني. كان على عاتق الفلسفة العربية إيجاد جدلية صحيحة بين هذه التوليفة المنفصلة اجتماعياً والمشاركة معرفياً، وتوليفة أخرى أحد عناصرها الإنتاج الفكري الغربي والتراث المعرفي العربي الذي إرهاباته ما زالت تحكم الوعي العربي.

نعني بالجدلية الصحيحة التي تؤدي إلى الإنتاج المفهومي وبروز فعل نقدي لانهائي ومحايت اعترافاً بالساقية التاريخية الخاصة للاجتماع العربي، واستعمال التعامل مع المفاهيم كمفاتيح فهم وتحليل للإجابة على مختلف الأسئلة التي يفرضها الواقع العربي.

إن هذا يفترض الفصل بين هذه السياقية التاريخية الاجتماعية والتي تقبل الذاتية والدفاع، والسياقية التاريخية التراث المعرفي التي لا تقبل الذاتية والدفاع، عكس هذا معناه الدمج بين هذه السياقين وهو ما يفرض تبني رؤية سابقة

أساسها الموقف من الواقع، وهو لا يختلف عن رؤية الطرف التراثي المعادي للفلسفة. هذا الفصل يمهد لعملية أخرى هامة هي دمج التراث المعرفي في ديناميكية سيرورة التاريخ المعرفي دون جعل العملية المفهومية الغربية هي المعيارية التصحيحية النهائية كما حصل مع التراثيين الذين جعلوا من الموروث الديني هذه المعيارية. بل بناء رؤية مستقلة لا تخضع لضغط قبلية الأفكار ولا الضغط النفسي المبني على ضعف المبادرة، وإعطاء فسحة واسعة أمام العقل لبناء علاقة متوازنة بين التراث والفكر الغربي وهذا يمر عبر مراجعتنا لنضرتنا للتراث وحيثيات تطور الفكر الغربي، كل هذا تحكمه قصدية هي بعث روح التجديد في وسائلنا الفكرية وتكيفها مع مستجدات العصر والواقع العربي وخلق إنتاجية معرفي ذاتية.

إننا لا ندري إلى أي مدى كانت طبيعة هذه المهمة واضحة المعالم في أذهان من اندمجوا في الفعل الفلسفي، لكن بقفزنا إلى ضوء النتائج فإننا سنطلع على حالة عربية تحكمتها وبقوة دمج قوي بين التراث المعرفي والاجتماع العربي كموقف، فبالإضافة إلى من يدافعون عن الموروث الديني وينبذون الفعل الفلسفي وإنتاجات الفكر الغربي، ظهر طرف آخر يمارس وبقوة فعل أقرب إلى الدعوة منه إلى الإنتاج الفكري، أوكل إلى نفسه تحت شعار الدفاع عن الفلسفة إخضاع الموروث الفلسفي العربي وبشدة لإفراقات الفكر الغربي انطلاقاً أيضاً من موقف نقدي للواقع العربي، كان هناك فصل قوي بين التراث والفكر الغربي وخلق جدلية تأثيرها الأقوى يكمن كله في الفكر الغربي.

فعوض تموقع جديد محايث أمام مفاهيم العلمانية والدولة، الحرية، الهوية، الدين، والمشاركة الفعالة التراكمية التعديلية، انتقلت الفلسفة العربية إلى تبني الموقف الدفاعي عن هذا المفاهيم بعد إصباغها بطابع المقدس والطوطمة، وتحولوا هم إلى سدنة وقديسي هذا المفاهيم مما أضاف إلى التطرف الديني تطرف آخر نسميه مكرهين فلسفي.

طغيان الفعل الدعوي على التأمل الفلسفي الجاد المبادر الشامل للتنظير
والنقد والتطبيق حول العلاقة بين الفلسفة العربية والتراث إلى ما يشبه المحاكمة،
قضاتها أصنام العلمانية والحدائث والعقلانية.

في الحقيقة هذا التعامل المبني على تصور غير صحيح للتراث له من الأهمية
الكبرى في عجز أي محاولة جادة لعتق الفلسفة العربية من عتبات أوهام
المطلق واللانهاضي، والتي عششت في بنية الفكر العربي، وأيضا عدم القدرة على
المبادرة والسبق في التعامل مع المستجد في الواقع العربي والانفصال التام بين
النخب والمجتمع والفشل في كل مشاريع النهضة.

إن إيجاد تموقع محايت للعملية المفهومية هو مفتاح لتحليل صحيح لمشاكلنا
وبناء سيرورة فكرية مبدعة قادرة على التكيف مع كل الأسئلة التي يطرحها
واقعا العربي، إن لهذه المهمة الأولوية القصوى التي يجب أن تحتل المكانة
اللازمة في التأمل الفلسفي العربي.

العقلانية الخاصية والإمكانية

إن العقلانية كفعل هو إضفاء خاصية على علاقة الفكر بالمواضيع، لأننا في المقابل نسمي اللاعقلانية. فعل الإضفاء هذا يندرج تحت شرطية بنوية هي وجود الإمكانية، لأنه حتى نحكم بالعقلانية أو نفيها لا بد أن تتوفر لنا مرجعية أو مصدر يسمح بانبثاق وصفي مزدوج لنفس الفعل والذي هنا هو محاولة الفهم. بالنتيجة النهائية هذا المصدر لا بد أن يكون ذو طبيعة تنوعية تمايزية.

إن بناء رؤية حول العقلانية متسقة مع التطور المعرفي الإنساني تمر عبر تحديد وحصر مصدر إمكانية التخصيص ومختلف تداعياته وانبثاقاته.

بما أن الوجود هو مبدأ عام كما يقول المناطقة، والعقل طبقاً ليقينية كانط هي ملكة يشترك فيها كل البشر، فهذه العمومية لا تطرحهما كمصدرين لهذه الإمكانية. يجب البحث في مكون آخر في التوليفة الجدلية التي تحكم عمل الفكر مع المواضيع. والتي تتكون بالإضافة إلى الوجود أو والعقل من مصادر المعرفة التي يعتمد عليها العقل.

إن مصادر المعرفة بما أنها ذات طبيعة تنوعية واختلافية، فإن لها الفاعلية التخيرية التي تعطينا مبررات الحكم على الفهم بأنه عقلاني أو لاعقلاني. هذا التنوع يطبع أيضاً الوسائل والمناهج الفكرية والأفكار والنتائج، إن كل من السحر واللاهوت والتصور والتجربة هي مصادر معرفة.

إن نوع المصدر الذي يتموضع عنده الاتصال بالمواضيع له قدرة تكوينية على إضفاء نوعية على حالة الفهم، ومن ثم فإن مفهوم العقلانية يطرح كمنسق فكري على مستوى المصدر.

في هذا السياق من المهم التأكيد على أن طغيان مصدر معين على حيثيات الفعل الفكري لا يعني بالضرورة إلغاء استعمال المصادر الأخرى، بل القصد هو

أن استعمالها يكون تحت سببية النتائج المنهجية لاستعمال المصدر الرئيسي وهو ما يجعلنا نصف مجمل العملية على أساس هيمنة هذا المصدر.

وبما أن المصدر هو يندرج ضمن فعل إنساني فإننا ملزمون أن ندرس تداعياته وفق جدلية السيرورة والصيرورة من جهة، وجدلية النظرية والتطبيق من جهة أخرى. صحيح أن المصدر هو من يمدنا بالقاعدة التي نقف عليها في طرحنا لمفهوم العقلانية، لكن ربطه بالصيرورة والسيرورة هو إعطاء البعد التاريخي اللانهائي للعقلانية، إننا نعني بالصيرورة التطور التاريخي أما السيرورة فهي شكلية الفعل الفكري في إطار ما انتهت إليه الصيرورة.

قبل الاسترسال في هذا الموضوع أود أن أشير إلى أن جدلية النظرية والتطبيق هي طرح على المستوى الذاتي الإنساني، لذا فهي ضيقة المجال أمام البحث العلمي النظري وتندرج أكثر في الجانب الدعوي الأخلاقي، إلا أنني أؤكد على أن اتجاه هذه الدعوة الأخلاقية يتكأ على الربط الواضح بين المصدر وجدلية الصيرورة والسيرورة.

يتخذ مفهوم العقلانية في بعده المحايث اللانهائي في الالتزام بالمصدر المكون لسيرورة الفعل الفلسفي، والذي أفرزته الصيرورة التاريخية المعرفية، إن العقلانية ليست نتائج نقف عندها أو أفكار لها سحر الذبوع بل هي التقيد بالتطور الفعلي لمصادر المعرفة.

إن الفلسفة الحديثة التي أعلنت الموضوع كمصدر للمعرفة في التوليفة الفكرية أي شكل سيرورة الفعل الفلسفي هو فكر / موضوع / رمز ، إنها معادلة جديدة تجاوزت المنطق الصوري كمصدر معرفة وتموضع على حافة المواضيع، لذا فالعقلانية لا بد أن تطرح في مدى التوقع المنهجي الذي يتخذ الموضوع كمحدد أساسي للعملية الفكرية.

إن العقلانية هي الجهد الخلاق المتواصل للتكيف مع تطور مصادر المعرفة، إنها الآن التماس المباشر مع المواضيع وجعل ضروراته هي من تحدد مناهجنا

ووسائلنا الفكرية، وكيف نبني رؤيتنا حول استعمالات ومواقع المصادر الأخرى، إنها العمل على قصدية تحكمها التغيير.

فنحن مثلا نشدد على أزلية كلمات الوحي ومطلقية المرجعية الدينية في الوازع الأخلاقي، إلا أنه في نفس الوقت نبني نتائجنا وأفكارنا من منطلق تاريخية الدين وأحكامه.

إنه من الوهم الكبير أن نبني رؤيتنا حول العقلانية ونحن تحت هيمنة حالة فكرية بهلوانية منفصلة تماما عن أي إخضاع حر لمنطقتنا الفكرية للصيرورة والسيرورة الفلسفية بعلاقتها بالمصدر، إن العقلانية هي التقييد بالمصدر ضمن حالة تداعي حر للأفكار، يفرض علينا لمعرفة النتائج حالة من الانتظار والترصد لما سيؤول إليه هذا التداعي من نسق منطقي وبنائي. إن العقلانية تنفي أي قبلية نتائجية للعملية الفكرية.

ليست العقلانية أكليريوس مقدس مستمدة من غموض وأحجيات الأفكار، ولا من سلطة النتائج والألقاب، إن تجاوز الالتزام بالمصدر المعرفي المتناسب مع التاريخ المعرفي والسيرورة الفلسفية المعبرة عنه، هو خلق هالة مخادعة من التعاطي الاستهلاكي التقليدي مع العملية المفهمية الغربية، وتسكين الفعل الفلسفي على المستوى التائجي النظري نطل به على مفهوم العقلانية من موقع ينتج في الأخير بعدا ناجزا ولا تاريخي.

إن أرسطو الذي كان يظن أن أسنان الرجل هي أكثر منها عند المرأة، وابن سينا الذي يتحدث عن آيات العارفين من الصوفية معتبرا إياها أسبابا في أسرار الطبيعة، كانا عقلانيين لأنهما التزما بالمصدر المعرفي أي المنطق الصوري وخاضوا معارك فكرية ضد اللاهوتيين، رغم أن النتائج التي وصلوا إليها هي الآن تطرح على المستوى اللاعقلاني.

إنهم أكثر عقلانية من الذين يتشدقون باستعراض قوتهم الفكرية في الدفاع عن مفهوم العقلانية بشكل غير عقلاني، منفصل عن ما تعلنه الوقائع مأخوذين

بسحر القضايا الكبرى والمقولات الشاملة كالوحدة والنهضة، متعاملين مع أفكارهم بصورة طهرانية وتقديسية، ويشهرون سيف العقلانية لجعل مقولاتهم أقانيم تعبد، وهذا في وجه كل من يريد إيجاد رؤى جديدة حول ما يعلنونه.

في معرض الحديث عن مفهوم العقلانية هناك نوع من الخلط في إطلاقات مفهوم العقلانية، وعدم الفصل بين الاختراق الأفقي والعمودي، إننا لسنا الآن بصدد البرهنة على الجدلية التي تحكمهما لأن تعقيدات الحضارة المعاصرة قد فصلت في كل الجدليات.

إنه من السهل البرهنة على العقلانية على المستوى الأفقي، أما على المستوى العمودي فيجب الحيلة والحذر لا ننسى أن العمل الفكري هو عمل فردي أما الفعل الاجتماعي فهو جماعي، بإيجاز لابد أن تكون نضرتنا للعقلانية في المستوى العمودي بصيغة مؤسساتية، من العبث أن نحاول إجراء تفاضل في السلوك الفردي للحكم بالعقلانية أو نفيها، لأن حيثيات الفعل الاجتماعي تمارس الكثير من اللبس والخداع، لذا الاتجاه إلى المؤسسات هو أكثر إبرازا للعقلانية.

التراث والدين والكلمة الأزلية

يطرح كخلل في منهجية الفكر غياب التساؤل حول السند الموضوعي في اختيارنا للمستوى الرمزي في الإجابة عن القضايا والأسئلة ، ففي كثير من المحاكمات الفكرية والتي يوضع بإزائها كرمز التراث والدين والكلمة الأزلية أو الوحي يتم الاختيار الرمزي كمنطلق تحليلي وتنظيري بشكل اعتباريا وقبلي.

إن العلاقة بين المواضيع والرمز والمنضوية تحت ثنائية السؤال والجواب هي من التعقيد والالتباس بحيث أنه إن لم تكن لدينا رؤية تحليلية بنائية لهذه العلاقة، فإننا نكون بصدد الانخراط في تيه فكري يطبعه الالتفاف حول الرمز، واستنطاقه للإجابة عن أسئلة وقضايا كان يفترض ألا التأكد من قدرة هذا الرمز إن كان تراث أو فقه على محاصرة الموضوع الذي أفرز هذه الأسئلة.

إن القضايا والأسئلة تنتمي إلى بؤرة انبثاق وقائعية تراكمية اجتماعية، أي أنها بنية مشخصة لها علاقة بالتاريخ والمكان، لذا فإن اختيار الرمز المقابل لهذه البنية الزمكانية يكون على أساس قدرته على محاصرة هذه البنية الطارحة للقضايا. إن اختلاف مفاهيم التراث والدين والوحي يعود إلى البنى الزمكانية التي يمثلونها، لذا فأحقية مفهوم ما على التعاطي الفكري مع قضية ما تستمد من مدى الاتساق بين البنية الزمكانية الفارزة للقضية والبنية الزمكانية التي يمثلها المفهوم.

إن نجاعة العملية المفهومية ومصداقيتها المنهجية في الإجابة على مختلف القضايا تتحدد بأسبقية وجود استكشاف للبنية الزمكانية الفارزة للأسئلة، ثم الانتقال إلى اختيار المفاهيم بشرط أن تكون لنا معرفة بقدرتها الحصرية. إن إدراك القدرة الحصرية للمفاهيم من شأنه أن ينور التمهصل بين مفاهيم التراث والفقه والكلمة الأزلية، وأيضا درجة اتساعهم وهيمنتهم كرمز مقابل الأسئلة والقضايا المطروحة.

إن التراث كمفهوم يعبر عن التفاعل بين العقل والنقل في إطار تراكم تاريخي يصب في الحاضر كوعي أفراد وجماعات وزخم طارح لقضايا وأسئلة، أما الدين أو الفقه فهو اجتهاد بشري و جزء من هذا التراث وليس كل التراث كما يريد البعض إبهامنا به، كما أن الوحي أو الكلمة الأزلية كما يسميه رضا مالك هو مصدر من مصادر الدين. هذا الاختلاف بين المفاهيم التي هي بالأساس أدوات فهم وحصر للمواضيع لا بد أن ينعكس على علاقتهم التحليلية بالأسئلة والقضايا.

إن عدم الفهم المنهجي للقدرة الحصرية لمفاهيم الدين والتراث والوحي، والتموقع عند الرمز والانتقال مباشرة إلى التعاطي مع القضايا دون المرور عبر تحديد البنية الزمكانية لهذه القضايا، يؤدي بالنهاية إلى فوضى فكرية تعطي إجابات إرضائية شعبية مزيفة، تقود في المدى الطويل إلى تشويه المقدس وهذا على عكس ما يعلنه سدنته، لأن التقديس الحقيقي للقران والدين والتراث هو الحذر من الولوج بهما في نسق فكري أقوى من قدرتهم الرمزية .

إننا هنا ضمن حالة فكرية تحايلية وعبثية لأن من التهريج الفكري أن تطرح أسئلة تتعلق بمفاهيم العدالة الاجتماعية والحرية على مستوى الفقه، وهي تنتمي -أي الأسئلة- إلى بنية تراكمية اجتماعية تاريخية من الواضح إنها أكبر من أن يحاصرها الفقه كفعل اجتهادي متعلق بظروف تاريخية محددة. هنا مفهوم التراث هو من يجب أن يختار كرمز لأنه يعبر عن علاقة الفكر بالتراكم الاجتماعي.

إننا إذ نؤكد كمنهج على اختيار الوحي كرمز في دراسة الأسئلة المتعلقة بالغيب أو الواجب الأخلاقي وهذا لتمائل البنية المشخصة في كليهما، إلا أنه في نفس الوقت نرفض أن تطرح رؤية الإسلام في الرق أو حرية التفكير وعلاقة الحاكم بالمحكوم والجهاد انطلاقاً من القران أو حتى الفقه، لأن في هذه الحالة إجابتنا أكيد ستظهر حضارتنا بشكل غير لائق، إن التراث بقدرته على الإجابة

على هذه الإشكالية سيسمح بالكشف عن مدى إنسانية وتفتح الحضارة الإسلامية .

إن الأسئلة والقضايا هي ذات مداخل وطبائع مختلفة، لا بد أن يتخذ هذا في تكذيب وهم مطلقة رمز ما في الإجابة على مختلف الأسئلة، فهناك قضايا لا يستطيع حتى التراث أن يحيط بها لأنها تتعلق بمفاهيم معاصرة تتجاوز تأثير التراكم التاريخي الذي يعبر عنه التراث. هذه المفاهيم مثل الاشتراكية والدولة الوطنية والعلمانية... الخ.

ففي الوقت الذي يعلن فيه الفكر الاجتماعي عن عجزه في إيجاد الكثير من الإجابات والتحكم في الظاهرة الإنسانية رغم ما نشهده من تسارع مذهل ينم أكيد عن مجهودات جبارة، فإن الذين يحتكرون الرمز وبدافع الإبقاء على سلطتهم على الناس ولفقرهم لأي قدرة على التأمل والبحث يلجؤون إلى ترويج وهم قدرة الرمز المحتكر على التعاطي مع مختلف الأسئلة والقضايا بإجابات تنتمي إلى فكر قبلي أصولي.

إن التعاطي المفهمي المؤسس على أحادية الرمز يظهرنا ككائنات لا تاريخية، آثار هذا لا تظهر فقط على مستوى من يشتغل على الرمز بل تمتد إلى الحياة الاجتماعية، فأكيد أن هذا الحنين المستفز للماضي ومواجهة الوقائع المستجدة برد فعل رفضي تكيفي تليفي يربط كوعي جمعي بفكر يؤمن بقدرة رمز ما على إيجاد الحلول لكل ما تفرزه الحياة المعاصرة.

إن عجز الفكر العربي الحديث في خلق صيرورة فلسفية باستطاعتها أن تواجه كل ما تفرضه الحياة الاجتماعية من أسئلة وقضايا، قد منح الفراغ الذي يريده الفكر الغيبي التكيفي واستطاع ملأه بامتياز. ستجهض أي محاولة في طريق الإصلاح السياسي والاقتصادي في ظل سيطرة الفكر السلفي التكيفي.

التاريخ

((ولا ريب أننا نفكر مع جزء صغير من ماضينا، ولكنه مع ماضينا بأكمله

نرغب ونريد ونفعل))¹

بيرغسون

نُعبّر عن رؤيتنا لمفهوم التاريخ بطرائقنا في الانتقال البحثي بين العارضتين تاريخ الاجتماع واجتماع التاريخ، ينتج عن هذا موضوعة لحظة زمنية كبدائية تورم زمني تأثيري، دراسة حتميات ومتطلبات بنيتها الاجتماعية يكون هو المدخل الوسائلي لفهم واختراق البنية الاجتماعية للحاضر.

إن القصديّة من هذا الانتقال التاريخي هو الكشف عن سببية وقائعية تراكمية بين بنيتين اجتماعيتين تنتمي إلى حقب تاريخية مختلفة، إنها معرفة الماضي المنظمة وإمكانية تجاوزها. يتم هذا بدافع إرادي يرى إن أهمية التاريخ تكمن في مقدار ما يزودنا به من حقائق، تسمح بكسب معرفة صحيحة عن حيثيات التراكم التاريخي الاجتماعي. هذه المعرفة تهيأ لنا إمكانية التحكم في تشكل المستقبل. إن هاجس الإنسان الحقيقي هو المستقبل، حضور الوعي بهذا أو غيابه ليس من شأنه أن يطمس هذه الحقيقة الإنسانية.

ويستشف من طريقة انتقالنا البحثي التاريخي مدى الوعي والالتزام النظري أمام ما تمدنا به الدراسات النقدية لمفهوم التاريخ، يشمل هذا تعاطينا التفسيري مع التاريخانية والغائية والشمولية التاريخية، في حقيقة الأمر وفي

1 - ويل ديورانت، قصة الفلسفة، ص 773.

خطوة إلى الأمام أكثر تعميمية ، فإن رؤيتنا للفكر الاجتماعي ككل تبرز من هذا الانتقال ، وذلك لأن قوانين الاجتماع هي نفسها قوانين التاريخ.

إنه علينا إيجاد رؤية منهجية ضاغطة على اختياراتنا الاتجاهية نحو التاريخ، وهذا يعتبر شرط ضروري للحيلولة دون الركون إلى زمن ما، خالقين حالة فهم نزوية على الوقائع المستجدة المراد اختراقها.

إن تشكل وتبلور هذه الرؤية المنهجية يتم عبر أعمال قدراتنا التأملية وهي تحت ضغط حقيقي للوقائع، وبشكل محايد وربط منطقي وموضوعي بين المشخص والمجرد. وفي ظل هذا تتوفر إمكانية وجود حركة فكرية تأملية لها القدرة على الاختراقية والكشفية، وإجراء فحص واقعي وعقلاني لبنيتنا الاجتماعية، وتزويدنا بأسبقية معرفية شكية واصطفائية اتجاه التاريخ.

علينا أن نترك للوقائع مساحة واسعة لتفرز قضاياها وأسئلتها دون تدخل فكري قبلي منا ، إن المريض النفسي لما يذهب إلى الطبيب يترك له الحرية في التعبير عن ألامه وحاجاته، وهذا ليستطيع الطبيب تشخيص المرض عبر تحديد الفترة التاريخية من عمر هذا المريض، التي بدا عندها التراكم الذي أدى إلى المرض. أي أن فهم الحاضر، هو الضامن الحقيقي لنجاح التعاطي التفسيري مع التاريخ، بالإضافة إلى المصدقية المعرفية المتأناة من موضوعية اختياراتنا التاريخية.

يجب أن تكون عملية انتقالنا البحثي التفسيري للتاريخ ضمن رؤية ومعرفة صحيحة لرهانات واقعنا الآني والمشاهد ، أي أن الاجتماع هو من يحدد التاريخ في تاريخ الاجتماع، وفهم الاجتماع في اجتماع التاريخ هو من يجب إن يستعمل كوسيلة لفهم الحاضر.

إن عدم القدرة على التعاطي التأملي مع الوقائع والأفكار المطروحة هو تمهيد إلى تفعيل عمل فكري يواجه تنظير يا أسئلة وقضايا قيمها التوتيرية الواقعية غير صحيحة، بل هناك تزييف وإعطاء مساحات تأثيرية لهذه الأسئلة والقضايا

لأمر اعتقادي مهياً مسبقاً، كل هذا يسير ضمن استنطاق للوقائع، وخلق حالة طفو لأفكار تحليلية وقضايا معينة، وطمس وحجب أسئلة وقضايا هي من تمثل وتعبّر في حقيقة الأمر عن الزخم الوقائي الذي يمسك تطور وتكون الاجتماع. هذا التزييف التحليلي والتفسيري يتعامل معه في إطاره التاريخي بالاحتماء إلى بروباغندا عقائدية تاريخية تضيء شرعية ما على أصحابها.

إن غياب الوعي بالقضايا التحليلية الصحيحة المعبرة حقاً عن الإشكاليات، يظهر بطغيان الاختيار القبلي العقائدي للحظة زمنية، ليجعل منها نقطة انطلاق عامة وشاملة لتفسير الوقائع الحاضرة. عمليات فكرية تنتهي في شكل فيه الكثير من التبسيط والتسويق لنوعية وحجم المشاكل والتناقضات المطروحة.

إن طغيان الانتقال البحثي التاريخي العقائدي هو نتيجة التعامل الاعتيادي مع التاريخ، المفصول عن أي جهد ذهني فهمي للحاضر والذي من المفروض أن يكون بوصلة تحريضية بالنسبة للفكر اتجاه التاريخ.

إن التعامل الغفلي التعميمي مع تنوع واختلاف الوقائع والأفكار وسياقاتها التطورية، يؤدي إلى التعامل نفسه مع الأسئلة والقضايا المتمخضة منها، إن البنية الاجتماعية تتكون من أبعاد اقتصادية وسياسية وثقافية، ولكل بعد تراكم تاريخي معين يتم فصل مع التراكمات الأخرى، لذا فكل قضية أو إشكالية لها تراكم خاص بها تبعاً لبعده الاجتماعي وتراكمه التاريخي، الفهم العميق لترتيبة الوقائع والأحداث وإبراز التفاصيل، هو السبيل إلى فهم تفكيكي للتاريخ بحيث نمتلك وعي يقظ أمام خداع التاريخ.

في طرحنا لإشكالية التخلف العربي مثلاً لا نضع حدود فاصلة تاريخية تتعلق كتراكم بين أسباب التخلف من جهة وأسباب عدم قدرتنا على الخروج من التخلف، ومع إهمال لأي إشارة إلى تفاضل تأثيري بين التراكم التاريخي لسبب عن الآخر. من المؤكد أن أسباب التخلف له سياقه التاريخي وله أيضاً حجم تأثيري معين، كما أن أسباب عدم قدرتنا على تجاوز التخلف رغم ما يبذل له

سبأقه التاريخي الخاص وأيضاً حجم تأثيره، هذا حدث نتيجة عدم الوعي بأن الحاضر ونوعية حراكه هو الذي يجب أن يفصل في رؤيتنا للتعامل مع موضوع التخلف العربي بشكل عام.

ومن القضايا التي افترقت أيضاً إلى رؤية منهجية في انتقالنا التاريخي القضية الأمازيغية، لقد تم طرح القضية في ضل دمج تاريخي للبعدين الثقافي والسياسي، ودراستهم بشكل غير اختلافي مما أدى إلى تغليب صوت الإيديولوجيا واستغلال السياسة للمعرفة، وهذا على حساب التحليل والفهم.

إن البعد السياسي للقضية الأمازيغية لها تراكم تاريخي خاص به، كان يفترض أن يستعمل بما تقتضيه حيثيات الفعل السياسي التي تندرج ضمن تداعيات العمل على المشاكل والحلول. أما البعد الثقافي للقضية فهو يتبع تراكم تاريخي آخر أقدم من التراكم التاريخي السياسي، وهو ليس مشكلة وغير قابل للتجاوز والنفي. إن هذا التعاطي اللاواعي مع التاريخ ممكن أن يفرز بطول المدة نتائج وخيمة تطال حق المواطنة والتفاعل الحضاري بين الأفراد.

إن غياب النقد التاريخي المربوط بقوة توجيه الحاضر هو السبب في زيادة حدة العوائق أمام تجاوز القبليّة والتعصب الديني والطائفي، وهذا لبناء مجتمعات تقوم على حق المواطنة وسيادة القانون والمساواة، لذلك فإن التاريخ ما زال يعتبر عامل تآجيج للنعرات ومهدد لوحدة كثير من الدول العربية.

الحدائفة

إن الحدائفة هو مفهوم جديد ناتج عن تغيرات وتطورات على مستوى العلاقة بين الذات الإنسانية والوجود، فك الآلية العملية لهذه العلاقة وميكانيزماتها، يمثل السبيل الموضوعي لإيجاد صيغة عقلانية تعريفية حلوية للفكر العربي. وذلك بدون القفز على جدلية العلاقة بين النتائج والمقدمات النظرية، و تحت ضغط عقلانية صارمة وشاملة.

إن الحدائفة هي فرز غربي صادر من زخم معرفي فلسفي ساد أوربا في فترة ما، باعته الأساسي -أي الزخم - حالة مباشرة سادت عمليات العقل على الوجود في شقيه المادي والاجتماعي، هذه المباشرة أفضت إلى سيادة الموضوع وزحزحة كل مصادر المعرفة الأخرى إلى درجة دنيا، وسمحت بتداخل جدلي كبير بين الحركة الوجودية العملية ووسائل العقل، ونشوء وتبلور صيرورة معرفية اجتماعية متسارعة ومتجددة، وأحيانا مرعبة مؤسسة على التناقض الهيجلي.

لن نتمكن من فحص وتمحيص الحدائفة كنتاج مفهومة فكرية، إلا بوضعه في سياقه الجدلي للنتائج والمقدمات التي أفرزت مفهوم الحدائفة، وهذا لمعرفة الإطار الفكري الذي يحيط به ويغوص فيه، نهدف منه إيجاد رؤية لعلاقتنا بهذا المفهوم، وثانيا خلق الإمكانيات التغيرية التي انبثقت من تداعيات الحدائفة.

إننا كنا لا نغفل عن أهمية الدراسة التعريفية للمفاهيم إلا أننا ننكرها كغاية منتهية، إن العملية المفهومية هي حركية متطابقة للعمليات التي تفرز هذه المفاهيم، لذا نزع مفهوم الحدائفة

من صيرورة هذه الحركة هو ضرب للفعالية الفكرية التي تحاول الإحاطة بالحدائفة.

الدين والتفكير الديني

((ففي أسطوره نجد تصور الطبيعة البشرية صحيحا صحتها كاملة، فلكل مثال أعلى
قاعدته الطبيعية، كما أن لكل شيء طبيعيا تطورا مثاليا))¹.

سأنتبنا

أن جوهر التفكير الديني هو دعوة تكيفية تجاوزية للوقائع، لأن نفي وجود
قانونية اجتماعية معناه رفض قيام سببية تتمخض عنها أحداث ومشاكل. إنها
دعوة صريحة إلى التهيئة*، ونسب نزوية فعلية إلى ذات الله.
إن انتشار التفكير الديني واختراقه للمجتمع هو دلالة موضوعية على فشل
الفكر المنتج للرمز على إيجاد وخلق صيرورة معرفية مؤثرة تعطي إجابات
وحلول لقضايا تمس الأفراد مباشرة.
لقد أدى الفشل المعرفي إلى حالة شعور بانسداد الأفاق الحياتية أمام
الأفراد، مما جعل التماس الحل يتجه إلى التلبس بحالة تكيفية إرضائية
للذات، تعطي تبريرات لعدم القدرة على المواجهة وطرح الحلول، وهذا يحتاج
إلى وجود غطاء فكري تبريري غيبي.

1 - ويل ديورانت، قصة الفلسفة، ص 847.

* التهيئة: مذهب التأليه الديني، "إن الأشكال [العقلانية] تقوم بإعادة تأويل جانب من
الصور الدينية المركزية، وهي منغلقة بهيمنة الإله الكلية على المجتمع، وهي العملية التي
تشكل البداية للانتقال من التهيئة (مذهب التأليه الديني) حيث الإله يعلو على العالم، وهو
يتدخل فيه وقت يشاء إلى البانتينية حيث يغدو العالم مسيرا بعوالمه الداخلية". عبد الله خليفة،
الاتجاهات المثالية في الفلسفة العربية الإسلامية، ج 1، ص 180.

إن العصر الحديث وإنجازاته الكبيرة على مستوى التعامل مع الظاهرة الإنسانية هو من يعطي المصدقية النقدية الإشكالية اتجاه التفكير الديني، فقدان السند الموضوعي جعل من طرح قضية التفكير الديني تأخذ مستويات حدية في العصور قبل النهضة تختلف عنها بعد النهضة الأوروبية.

إن التفكير الديني لانتمائه إلى عقيدة هو بحاجة أو يفترض وجود سلوك اجتماعي يعكس هذا النمط التفكير الجمعي، لأن عكس هذا هو خلق حالة تناقض.

في مقابل هذا الاستلزام بين العقيدة والسلوك، هناك وقائع يومية تواجه الفرد تخضع كسلوك إلى ضغوطات الزخم الاجتماعي لأن الإنسان بطبعه يبحث عن حلول، وإن كان هذا يجري في إطار حالة تكيفية يطبعها التفكير الديني، لكن ليس معناه سلوك متعالى عن ضرورات الاجتماع، بل على العكس تماما ففي مثل هذه الحالات نجد قدرة كبيرة على التحايل والذكاء وفي أقصى حدودها، يندرج هذا كله في شكل اختراع سلوكي يطبعه انتشار التزلف.

في ظل هيمنة حالة تكيفية تركز إلى التفكير الديني تُفرز حالة من التناقض بين السلوك الفردي الحقيقي الذي هو تابع للزخم الاجتماعي وبين ما نعلن، القفز أو إخفاء هذا التناقض يظهر في عملية تزييفية انتكاسية إلى الماضي تفرغ الدين من محتواه الإنساني الشمولي السلوكي، وتحصره في الطقوس والعبادات وبشكل إلحاحي، تذكرنا بالقاعدة النفسية والتي يحبها كثيرا علماء النفس وهي أن إظهار فضيلة يدل على إخفاء رذيلة.

إن الفشل النخبوي في إيجاد الحلول نتيجته بروز حالة تكيفية هو من يوفر شرعية للتفكير الديني، وبما أن التفكير الديني يطلب نمط سلوكي معين فإن فقدان إمكانية التوافق هو من يؤدي إلى انتشار ظاهرة التدين الإلحاحي، وهذا تزامنا مع إعلاننا التكراري التأسفي على انهيار الأخلاق؟

هناك عملية متواصلة تبريرية والتي وجدت في الظروف الاجتماعية أرضية إقناعية وهذا لدمج التفكير الديني مع التدين. علينا أن نُحذر من هذا التدين هو سلوك حضاري كلنا يدعوا له ولا بد أن يفصل عن التفكير الديني. إن التدين يؤسس كغاية على إصلاح الزخم المؤثر وليس على إلغائه، تجاوز هذا المعطى معناه أن رؤيتنا إلى التدين هي سطحية تمثيلية.

على عكس هذا فالعقلانية بالإضافة أنها لا تطرح على مستوى الفرد لأن الإنسان هو كائن متكيف بل تطرح على مستوى المؤسسات، فإنها لا تفترض طقوس ونمط سلوكي معين بل هي تتعامل وفق شرط تناغمي بين المجرد والمشخص من جهة، والزخم الاجتماعي من جهة أخرى، لذا تنعدم إمكانية وجود تناقض سلوكي . لذا فإن أي محاولة لإدماج سلوك معين مع العقلانية هو أيضا ينتمي إلى التفكير الغيبي .

إن العقلانية كعمل رمزي فكري تحاول إيجاد جدلية صحية بين السلوك الاجتماعي والفكر، في قصدية تحكمها تطوير الجانب الإنساني الأخلاقي للفرد والذي تحث عليه كل الأديان، ويتم هذا في إطار احترام حتميات التراكم التاريخي لكل مجتمع، فالعالم الإسلامي له تراكم تاريخي خاص يجب التعامل معه.

من الواضح أن العالم الإسلامي أبان ازدهاره الحضاري كان هناك اهتمام كبير بالجانب السلوكي، وقد تمثل في عديد الكتب التي نُسخت حول الأخلاق والمعاملات، وهذا في ظل أولا عقلانية فكرية مذهلة، وثانيا حالة اجتماعية سلوكية حضارية. إن كلمة المروءة كان لها الأثر الأكبر في قاموس الفرد العربي آنذاك. على عكس هذا ما نشهده الآن هو طغيان كبير للتفكير الديني مع انهيار أخلاقي وإهمال كبير للجانب السلوكي في الإسلام.

إننا مطالبون بأن نعري أي محاولة للربط بين التفكير الديني والتدين، وأيضا
أي محاولة لخلق حالة عداء بين التدين والعقلانية، وأيضا أي محاولة للدمج بين
العقلانية واللاتدين.

الفه

((دهوني أكتب أغانى الشعب، وأنا لك اهتم بعدئذ بمه بشدة له القوائمه))¹.

دانيل أوكنيد

في خضم السيطرة المتسارعة للعبثية الفكرية التكنيفية على وعينا، نحن الآن وأكثر من أي وقت مضى مجبرون على إشاعة حالة الشك وفي أبعاد الحدود المسموحة اتجاه كل ما هو مألوف ومقبول، والدفع لأجل اختراق الفعل الفلسفي لكل مناحي حياتنا الاجتماعية وتفاصيلها، إننا أمام لحظات حاسمة في تاريخنا يجب الوقوف عندها بكسر حاجز الصمت إزاء هذا الانحراف نحو تجميع العملية المفهمية تحت شعار الواقعية.

نتحدث عن كسر حاجز الصمت لأننا بدون نشعر بأنفسنا قد قطعنا أشواطاً طويلة في عمليات تزييف للمفاهيم، والدخول في حالة تعريفية تقفز وتهمل أي معايير نقدية تنطلق منها، إن هذا أمر خطير جداً لأن الاستمرار على هذا النسق معناه فقدان الفرصة على تشكيل رؤية ممنهجة تتعاطى مع زحمتنا الاجتماعي.

فيما يخص مفهوم الفن فإن غياب حالة تهيأ فرزي اجتماعي اتجاهه، وفصله عن الفعل الفلسفي من شأنه أن يخلق عدم انضباط ذوقي للأفراد يشمل المنتج والمتلقي في آن واحد. إن غياب الرقابة وانفكاك المجتمع عن أداء الدور التقييمي الحكمي معناه إحداث شرخ في العلاقة بين المنتج والمتلقي، وهو ما يعطي بطول المدة كامل

¹ - ويل ديورانت، قصة الفلسفة، ص 90.

الإمكانية أو الحرية للمنتج، ويصبح معها مراعاة أسس وقواعد الإنتاج الفني موضع شك وتلاعب، وأيضاً تشكل واقع طفيلي يهيمن على الفن. إن إدراك عدم وجود رد فعل جمعي اتجاه الإبداع يهياً جو من العيشية، ملامحه تبرز في حالة تلقي طفولية لكل ما هو جديد، وأيضاً استهتار وتكاسل فيما يخص من يقومون بدور الإنتاج.

عدم الحرص على التتبع الفلسفي النقدي للفن وتركه عرضة للفوضى والانتهازية هو أمر ضرره فادح على حياتنا الاجتماعية، ومعيق لأي خلق حالة تجاوب مع خطاب تنويري عقلائي.

هذا الكلام الذي نسوقه عن العلاقة بين الفن والاجتماع ليس ضرب من المثالية الساذجة، بل يستمد مشروعيته الموضوعية من الموقع التأثيري للفن على مناحي حياتنا.

إن موقف المجتمع من الفن يحدد إلى أي مدى يمكن التنبؤ والتحكم في انفعالات الأفراد اتجاه مختلف المشاكل والأحداث، إن الفن يعبر عن الكمال الإنساني في أبهى تجلياته.

إنه عند أفلاطون هو العدالة، وذلك لأن هل بمقدور ذاك الإنسان الذي تكون ذاته مفطورة على التناغم أن يكون ظالماً غير عادل. الفن هو المرآة التي نطل بها على حيثيات حياتنا الاجتماعية، به نحدد نوعية علاقات الأفراد المتحكمة في الزخم الاجتماعي، إن انتشار وارتقاء درجة الوله بالفن والإبداع هو دليل على حالة حياتية تقف على أعلى تراكم حضاري. لذلك لا بد من الحث على القسوة النقدية والتنبيهية أثناء التعامل التحليلي مع مفهوم الفن.

إن الفلسفة في تعاطيها النقدي مع الفن يجب أن تنطلق من التحديد العميق والواضح لكيفية بناء النظرة حول قيمة التغير في الجملة الخصوصية للفعل الإنساني، لأن هذا التغير هو مصدر المشروعية الذي يستند عليه الفن. إن الفن هو الصورة المكتملة لفعلنا على الفعل الإنساني.

إن كل البشر يتكلمون، الجملة الخصوصية لفعل الكلام مكونة من لفظ ومعنى ووزن وأيضا العلاقة الخاصة بين المتلقي والمنتج. لذا فإن الشاعر أو الفنان هو من له القدرة على إحداث إضافة في هذه الجملة الخصوصية.

التعامل النقدي الفلسفي مع الفن تحكيميا يكون مع الإضافة في الجملة الخصوصية، لذلك يجب أن تكون لنا رؤية واسعة وشاملة فيما يتعلق بالعلاقة النوعية بين الإضافة والجملة الخصوصية، هل تكون هذه الإضافة اعتباطية أم وفق شرطية محددة، تأخذ بعين الاعتبار أثر هذه الإضافة على الفعل الإنساني وطبيعة العلاقة الجديدة بين المنتج والمتلقي.

إن غياب أو فوضوية الفعل الإضافي على الجملة الخصوصية للفعل الإنساني والذي نسميه فنا سيؤدي أولا إلى محو الآليات التي على أساسها يحدد مفهوم الفن، وثانيا خلق عتمة تصورية عن الفعل الإنساني نفسه تشكل وتظهر في نوعية العلاقة بين المتلقي والمنتج.

في كثير من أعمال الرواية والشعر والرسم هناك عدم انتظام وتوحد في طبيعة الإضافة كنوعية وكمية. وأيضا إهمال ضرورات ومعطيات ثنائية الدال والمدلول التي تبني العلاقة بين المتلقي والمنتج.

إن الفلسفة تحمل على عاتقها البحث عن السبل والآليات التي تسمح بخلق حالة إجبار معنوي تحيط بالإبداع الإنساني، تنظم العمل على الجملة الخصوصية للأفعال الإنسانية، ومن ثم تكون لنا رؤية نقدية واضحة وشاملة حول مفهوم الفن ودوره ومكانته في المجتمع.

العروبة

يُطرح مفهوم العروبة بالحاحية قوية، وهذا يحدث الآن أكثر من أي وقت مضى ولا يخفى على أحد الملابس التاريخية التي تزيد في حدة هذه الإلحاحية.

إننا نعبر بالعروبة عن إشكالية فقدان فرص الوحدة بين شعوب تنتمي إلى رقعة جغرافية معينة، هذا بالإضافة إلى ما تشهده المنطقة من نزاعات أثنية ودينية، بمعنى أننا لما نتكلم عن العروبة فهناك في ذهننا رؤية حول ما يجب أن يكون عليه الوضع، هذه المخيلة ليست نتاج تأمل استشرافي بل هي نتاج ذاكرة مخترنة، إن الماضي هو الذي يغذي هذه المخيلة.

إن التطرق إلى العروبة على ضوء رؤية استشرافية يختلف تماما عنه لما نقيم أسسنا النظرية ونغمسها في سياق حيني غامض المنطلقات والمناهج، هذا لا يعني تجاوز الماضي بل أخذه كمعطى من معطيات أخرى مطروحة للدراسة والتحليل.

الرؤية الاستشرافية تنطلق وتشتد وتضع الإشكالية في إطارها التساؤلي الشكي الصحيح، نقصد بالصحة التعامل مع السببية بأوجها المختلفة. إن اللغة الخطابية الدعائية ولغياب القدرة والسند التأملي تنحو إلى خلق إطار تساؤلي يصب في الأخير أو يفرض تعاطي وصفي محسوم النتائج والأطروحات، يتغلب على هذا الطابع التساؤلي نوعية أسئلة من الشكل اللومي مثل أسباب عدم الوحدة. هنا وعلى ضوء هذا أكيد ستطرح إجابات تقف على مستوى الأخر فقط، أي دور الاستعمار والإمبريالية، أو البعد عن الدين، مما يوفر جو يسمح لنشر وترويج الخطاب العقائدي.

على عكس هذا الرؤية الاستشرافية تعطي أهمية كبيرة لوضع الإشكالية في إطار تساؤلي محفز على إيجاد أجوبة وحلول مساندة للتاريخ والوقائع. علينا

أن ننبه إلى أن العملية الفكرية بمجملها تنطبع بالإطار التساؤلي حتى لا يتم تغييب أو حجب أسئلة منتجة للفكر. إنها أسئلة تتعلق بكيفية تفعيل الوحدة وهذا دون التعلق بالخطاب التكراري الحينيني، بل كما قلنا خلق رؤية تتعامل مع الماضي كمعطى وظيفته المساعدة في إيجاد قواعد عامة تتجاوز الزمن.

إن الماضوية هي تعليب لإشكالية العروبة أو ناجزيتها والتي تمنع إمكانية بناء رؤية تتجه للمستقبل نقصد بالماضوية كل صورها الدينية التي تصور الدين كحتمية جامعة للشعوب، أو الصورة القومية والتي تأخذ الصراع مع الغرب منطلق فكري لها.

الرؤية الاستشرافية تطرح أسئلتها على محك الوضع الراهن، هذا الأخير هو الذي يحدد رؤيتنا للماضي وليس العكس، لأن المستقبل كنتاج تراكمي بنيته القابلة للفعل هي الحاضر.

في طرحنا للعروبة يجب أن نخرج من احتكار السببية اللومية ومنتقل إلى البحث عن سبل ووسائل تفعيل تكامل الوطن العربي، هنا أجد أن العروبة لا بد أن نضع بإزائها وجود أو عدم وجود حضارة جاذبة. من الخطأ تجاوز حقيقة أن قوة وفتوة الحضارة الإسلامية كانت تمثل قدرة استقطابية كبيرة أمام الشعوب وهذا للاستفادة من خيراتها ونعمها، يجب أن نطرح جانبا التحليل الساذج الذي يصور انحراط الشعوب في الحضارة الإسلامية على أنه نتيجة محاكمة تقييمية للدين الإسلامي، لأن الشعوب في الأخير تنحرف وراء الرغبة في العيش الكريم. وهذا ما يحدث الآن مع الحضارة الغربية

والتي بقوة جاذبيتها استطاعت أن توحد تحت مضلتها كثير من الشعوب تختلف من حيث التراكم التاريخي. إن مصطلح العولمة هو وصف للقدرة الاستقطابية الكبيرة للحضارة الغربية.

إن الانقسام العربي بعيد عن التفسير الغيبي الديني والقومي هو نتيجة فقدان عامل جذب للشعوب بعد أفول الحضارة الإسلامية، وعدم نجاحنا في الاندماج الخلاق في الحضارة الغربية.

الدعوة إلى العروبة أو القومية قبل البدء في التفكير في خلق حالة جذب حضارية هو فعل دينكشوتي، نحن دائما نعطي مثال الوحدة الأوربية ونتغافل عن اندماجها في الحضارة الغربية، التي بقوة جاذبيتها حولت أوجه الاختلاف إلى تنوع حضاري بين شعوب أوروبا. في مقابل هذا نتباكى على حالنا مع التركيز على التعجب من المفارقة بين القواسم المشتركة في الدين واللغة والتاريخ من جهة، وحالة التفرق من جهة أخرى، إن هذا يحدث نتيجة التماهي مع الخطاب الدعائي البعيد عن الغوص في فهم الاجتماع الإنساني وخطأ تصور أن الاشتراك في اللغة والدين كافي للتوحد في غياب مركز حضاري جاذب.

الثقافة

((إن الكتب تحكم العالم على الأقل تحكم تلك الشعوب التي تملك لغات مكتوبة، أما الشعوب الأخرى فلا أهمية لها أو وزن، فليس هناك من شيء يحدد الثقافة))¹.
فولتير

تطرح عمومية مفهوم الثقافة وانسحابه الواسع على الاجتماع الإنساني إشكالات متعددة، أخذها تتسم بأنها تتجاوزية إلى المثقف كفعل وظيفي وهذا أكثر منه ما يتعلق بمفهوم الثقافة في حد ذاته.

إن قضية المثقف ودوره في المجتمع تبلورت وأخذت معالم واضحة في العصر الحديث، ويعزو هذا إلى التغيرات القاسية التي عرفها الاجتماع الإنساني مع ازدياد ضغط المعطى الاقتصادي السياسي والذي فرض وجود عمل مؤسساتي يجابه هذه التغيرات.

إن إدراك ووضع الإحداثيات الحقيقية التي تحاصر المثقف وفعله الوظيفي أمام شمولية الثقافة هو أمر مهم وصعب في نفس الوقت، لأننا سنجد أنفسنا في تعامل تحليلي أمام تشابك علاقات لمعطيات مختلفة تؤثر على الاجتماع الإنساني، أكيد أنه طرحت إشكالات عديدة حول دور المثقف ومؤثرته على سير الأحداث وهذا في إطار تتحكم فيه إلحاحية التجديد والتوقع على ضوء التغيرات الاجتماعية.

إن شمولية مفهوم الثقافة وانسحابها التأثيري على المثقف واللامثقف على السواء يطرح التساؤل حول الأسس التي نركن إليها في إبراز الفعل

1 - ويل ديبرانت، قصة الفلسفة، ص 358.

الوظيفي للمثقف. وذلك لأن علاقة المثقف بالمعرفة والتقاليد والسياسة والسلطة كلها تجعل من وظيفة المثقف تتبلور في حالة تطبعها الالتباس والزخم وهذا إن كان على مستوى تفاعل المثقف مع المعطيات المؤثرية في المجتمع أو مع الأفراد، لأنه في الأخير المثقف هو وضع اجتماعي تميزي في مقابل اللامثقف. على هذا نرى أن البناء النقدي حول المثقف ودوره. يحيل إلى إجراء محاكمات فكرية حول نوعية العلاقة ومن ثم أثارها بين مفهوم الثقافة والمثقف كفعل وظيفي، والذي يفترض أنه له ارتباط عضوي بالثقافة وهذا كأى فعل إنساني آخر. إنه السعي إلى إدراك القواعد والأسس التي تتحكم في هذا الارتباط العضوي ونحن هنا مدفوعين على الأقل بالتقاطع اللفظي بينهما. إن رؤيتنا لمفهوم الثقافة هي من يجب أن تعطي المقدمات الفكرية التي نطلق منها في عملياتنا النقدية اتجاه المثقف.

يعرف علماء الأنثروبولوجيا الثقافة بأنها ((نظام تاريخي المنشأ يضم تصاميم صريحة أو ضمنية للحياة وينزع ألي أن يكون نمطا يشترك فيه جميع أعضاء فئة ما أو قطاع خاص معين))¹.

هنا يمكن التأكد من أن هذا التعريف قد أخذ بعين الاعتبار إعطاء الثقافة إمكانية الفعل التغيري، وأيضا نفي التلقي الاستلابي للإنسان أمام التراكمات التاريخية.

على هذا فإن محاولات فهم عمليات التثقيف والتغير الثقافي تتحكم فيها قصدية التعاطي الإيجابي مع مفهوم الثقافة. أي على المثقف أن يحيط مجال تحركه الوظيفي ويحدده باستيعاب خصوصيات مفهوم الثقافة من قدرة تغييرية وتفاعلية بالإضافة إلى الشمولية، إن الفهم الصحيح للثقافة هو من يعطي الدور الحقيقي والفعال للمثقف.

1 - رالف لتون، الأنثروبولوجيا، ص 335.

إن الاهتمام بالشأن العام يصبح كأكثر الوظائف استيعاباً لخصائص مفهوم الثقافة، ويصبح أيضاً معها عمليات إشاعة الثقيف في أي مجتمع هو الحث على الفكر والفعل الجماعي.

أكد أننا نعطي الأشكال الطقوسية للأفراد دائماً الحجم الكبير في تعريفنا للثقافة، يبرر هذا في سهولة ملاحظتها بالإضافة على أنها مصدر الانطباع الأولي الذي نتخذه حول ثقافة ما، لكن هذا يجب أن لا ينسينا أن الانطباع الأولي هو التمهيد لفهم واختراق ثقافة المجتمع. إن تسكين هذا الانطباع من شأنه اختزال مفهوم الثقافة في الطابع الفلكلوري وحتى الفعل الثقافي يختصر على هذا الأساس، من الواضح أننا هنا نتحدث عن مظاهر الثقافة، مفهوم الثقافة هو أوسع من هذا إنه يمثل الوعي الجمعي للأفراد.

إن المثقف هو الهم بالشأن العام، وكلنا يعلم كم نعاني الآن من اللامبالاة الاجتماعية وعلى كل المستويات وهو ما قلص فرص التغيير في مجتمعاتنا. إن دور المثقف هو الركون أو العمل على ما تعطينا إياه الطبيعة التغييرية والتفاعلية للثقافة، أي المثقف هو موقفنا من هذه الطبيعة.

إن شمولية مفهوم الثقافة تجعل المثقف هو من يتغذى من تفاصيل الحياة اليومية للأفراد وتتبع همومهم الحقيقية والملموسة، إنه الحس اليقظ لكل ما هو عائق أمام انسيابية طبيعية لثقافة مجتمع.

إن الفعل الوظيفي للمثقف يقوم على الإيمان بقدرة الإنسان على التغيير، والتسامح مع الآخر، واحترام وفهم ملابسات وظروف تكون وتشكل ثقافات معينة. وإعطاء الأهمية القصوى لإبراز والحث على تقبل المشروعات الإنسانية للتفاعل بين الأمم والثقافات، بالإضافة إلى العمل وفق وعلى تنمية احترام وفهم الخصوصية الثقافية لكل أمة، مع التأكيد كما قلنا على نفي التلقي السلبي للموروث. إن الثقافة بشموليتها ترفض تحجيم إشكالية المثقف ووضعها بين عارضتي المثقف والمعرفة، أو علاقة المثقف بالسياسة أو بالتقاليد.

ومن النقاط التي فيها الكثير من اللبس العلاقة بين المعرفة والثقافة، إن هذه العلاقة هي متعددة، بمعنى أن المعرفة تأتي بعد وضع الفرد نفسه في دائرة الاهتمام بالشأن العام، وهي تندرج في إعطاء فعل الثقافة مستويات، أو بمعنى آخر أنها تصف تعقيدات الفعل الثقافي. فهناك مثقف غير متعلم وآخر طبيب وأخر دكتور... الخ، وهذا يظهر فيما بعد لما نكون بصدد إيجاد الحلول والوسائل، أما قبل هذا فهناك أمر مشترك هو كما قلنا الاهتمام بالشأن العام.

إن سلامة الحس الاجتماعي هو السبيل إلى فهم وتقمص الفعل الوظيفي للمثقف، وليست هناك ضرورة حتمية للتلقين المدرسي. بل على العكس إننا نلاحظ تسارع نزوي في أوساط النخبة العربية وفي كل مجالات الإبداع إلى الربط الاستلزامي الاختلافي بين المثقف والعام، صحيح أنه يفترض على المثقف محاربة التقليد والاستلاب ولكن هذا مع التعاطي الإيجابي البناء مع ثقافة مجتمعه.

إن الربط السببي بين المعرفة والفعل الثقافي معناه سلوك طريق لبناء نخبية مفصولة عن الأفراد وأيضا التعامل مع إشاعة الثقافة من موقع صعب، إن إشاعة التعلم ليس كافيا لنقول بأننا أشعنا الثقافة هذا أمر يجانب الحقيقة. علينا أن نستفيد من أمثلة التاريخ، فهناك أمم نجحت. في إنجاز تغييرات عظيمة دون أن تكون لها قاعدة إنسانية متعلمة كبيرة كالثورة الجزائرية مثلا.

إشاعة التثقيف هو نشر الإحساس بالحاجة إلى الاهتمام بالوعي الجمعي للمجتمع، والذي يمثل رد فعلنا على مختلف الوقائع والمستجدات، ويشترك فيه كل الأفراد وبمختلف درجات معرفتهم.

إن العلاقة بين النخبة المتعلمة وإفراد المجتمع إن كنا نريد أن نطرحها على أساس المثقف فهي

تجرنا إلى الكشف عن حجم المجهودات التي تبذلها هذه النخبة أولا في تقديم الإجابات الصحيحة للمثقفين، وأيضا المساهمة الفعالة مع هؤلاء في

توسيع ورفع عددهم، أي أن يصب الفعل المعرفي في تنمية الفعل الثقافي وتحفيز العمل النقدي الذي يطال جدلية الرمز والواقع والذي نقطته المركزية هو المثقف كوسيلة تغيير .

إن فشل كثير من الأطروحات يعود بالأساس إلى إهمال العمل على بناء وتطوير الفعل الثقافي، هذا حدث في نفس الوقت الذي نجحت فيه تيارات فكرية أخرى توسم بالانغلاق والتطرف والعبثية في إيجاد أرضية اجتماعية تتقبل رؤاهم.

هذا المشهد الاجتماعي العربي الثقافي يطرح عدة تساؤلات حول فعل إشاعة الثقيف والأسس التي تتحكم فيه، إن وجود ثنائية المعرفة - غياب المثقف في مقابل وجود ثنائية الجهل - الأنصار والتي هي من تتحكم في زحمتنا الاجتماعي سيؤدي إلى إمساك الحالة التكميلية بزمام حاضرتنا ومستقبل الأفراد، مما يخفي عنا نتائج وأثار المشاكل التي نعاني منها، والدخول في تفاعل فجائي مع الأحداث والوقائع التي قد تؤدي إلى كوارث ولا نقول مشاكل.

الهوية

إن الذي يدفع إلى مشكلة الهوية هو تبعات وأثار التغيير الثقافي، فحيثيات هذا الأخير المتعددة والتي تندرج ضمن ثنائية الفعل ورد الفعل هي من تتحكم في حدة النقاش.

نقصد بالتغيير الثقافي كل مظاهر التكيف في الفعل الجمعي للأفراد أمام مستجدات واقعية. طبيعة التكيف هذا إن كانت توافقية أو اعتراضية مع مكونات الهوية المشكلة سلفا هي من تكون في الأخير مضمون مشكلة الهوية. بالطبع قد نصيب كبد الحقيقة إن أخذنا بالرأي الذي يقول أنه في حالة انعدام تغيير ثقافي فاعل التأثير من شأن هذا أن يقذف قضايا الهوية خارج الجدال الفكري.

إننا نستمد أبعاد الهوية من بنية ثقافية تتصف باستقلالية وقدرة تفاعلية إزاء ثقافات أخرى. إن الهوية ليست تصورات مثالية أفلاطونية أو توائم معلقة بل نقصد بها نمط معيشي عيني، فحديثنا عن الدين واللغة والفن والعادات ليس معناه الركون إلى عموميات خاوية بل هي صورها أو تفاصيلها التي تنعكس في سلوك الفرد وأفكاره نستطيع أن ننسبها إلى بناء ثقافي واضح المعالم.

إن الهوية هو الميناء الذي يرسو فيه التغيير الثقافي، لذلك فعملياتنا النقدية المختلفة الجوانب حول مفهوم الهوية ومنها مشكلة الهوية لا بد أن تؤسس على رؤانا اتجاه عمليات التثقيف. إن إيجاد جدلية صحيحة بين الهوية والتغيير الثقافي من شأنه أن يعطينا مواقع نقدر منها أن نحدد متى تكون هناك مشكلة هوية ونحدد أيضا أسبابها. هل هذه المشكلة نتيجة تبلور بنيتين ثقافيتين داخل المجتمع الواحد؟، وما مدى قدرتنا على التحكم في كل هذا؟.

علينا أن ننتبه إلى أن التغيير الثقافي هو من يشكل ويبدل مكونات الهوية، وهذا يتضح لنا جيدا في تتبعنا التاريخي لأثار الحروب وظهور الأديان والثورات والاستعمار، هذا الرأي يجب أن يضاف إليه أن الهوية كتوافق اجتماعي مستمد

من بنية ثقافية لها القدرة على كبح وتسيير نتائج وتداعيات التغيير الثقافي، وهذا ما يطلق عليه أحيانا مصطلح المقاومة.

علينا ألا نتعاطى مع الهوية وفق رؤية كهنوتية لأننا في الأخير سنخضع لحتمية مواجهة نتائج موقفنا من التغييرات الثقافية. إن رصدنا لآليات التغيير الثقافي هو الضامن الأساسي لفهم وطرح مفهوم الهوية بشكل محايد وعقلاني. كما أنه أيضا يعتبر شرط لتوجيه صحيح أو إيجاد حالة يقظة تأملية تعي جيدا أهمية التعامل مع مختلف سياقات التغيير الثقافي. فهناك تغيير ذاتي داخل البنية الثقافية الواحدة نتيجة تطور للأفكار والوسائل، وهناك تغيير نتيجة تفاعل صادم مع ثقافة أخرى يحدث هذا في الحالة الفكرية الاستهلاكية. هنا كل سياق يطرح أوضاعه وإشكالاته تختلف عن السياق الآخر. إن هذا هو شرط توفر إمكانية بلورة رؤية واسعة وشاملة حول عمليات الثقيف تمدنا في الأخير بإمكانية إعطاء مفهوم الهوية بعدا لانتهائي منفتح أمام الآخر والتاريخ.

في هذا الموضوع وعبر مراقبة عمليات الثقيف يمكن نتمكن أيضا من طرح مفهوم الأصالة وفق تصور عقلاني. إن الأصالة لا تعني التمسك العصابي بتلابيب الماضي أو بالأيديولوجية، إنها هنا تعبر عن الموقف الواعي الإيجابي أمام مختلف نتائج ومظاهر التغيير الثقافي، هي رصد وتحفيز قدراتنا كأفراد على الاستيعاب والتحكم.

وهذا لا يلغي الاعتزاز ولا يعني أيضا دعوة إلى الاستلاب، لكن علينا أولا أن نتفق على عدم جدوى الدفاع المعصوب العينين وفي كل الأحوال، كما أنه لا يجب أن نظهر على صورة من يفعل عكس ما يعلن.

الأصالة هي التمكن من التفكير على مستوى الأفق الواسع أي نتاج تفكيرنا الواعي. المجتمع الأصيل هو من تكون له استطاعة الانتقال من الافتخار بالرؤية المتفوقعة للأصالة إلى الافتخار بالقدرة على التجاوز الجاذب لكل

التغييرات. إن الأصالة تُحدد في الأخير بنوعية تعاملنا مع جدلية الهوية والتغيير الثقافي.

علينا أن نمكن لأي أثر كان نتاج مجهود فكري إبداعي، كما أنه علينا أن نطرح أي أمر يأتينا نتيجة الخمول والقصور. بمعنى أن لا تكون لدينا أي مواقف مسبقة إن كانت على شكل تمسك أو رفض اتجاه أي تغيير، فإذا كان التمسك نتيجة خمول فكري وعدم القدرة على مجاراة الواقع فهو لا يستحق أن ينسب إلى الأصالة، لأن الأصالة لا بد أن تقرن بالفكر الحر. كما أن الخمول لا يولد إلا الخمول، وإذا كان الاستلاب نتاج ذلك فهو أيضا مرفوض لا بد أن يكون موقفنا واضح من هذا.

ليس المهم الاعتزاز أو الاستلاب بل المهم هل هو كموقف نتيجة إبداع وجدية فكرية. إذا أردنا تجنب الاختلال في ترتيب الأفكار أمام مفهوم الهوية علينا أن نضع الفكر الحر في مواجهة الوقائع، ومن ثم نبحث في نتائجه وأثاره على الأمور الأخرى، أما العكس أي وضع وتسخير كل نزواتنا وفكرنا للدفاع عنها - أي الهوية - فهو أمر شبيه بالرجل الذي أراد أن يتجنب المطر فرمى بنفسه في البحر.

الخاتمة

((إنني لا أطلب منه أي إنسان أن يفكر داخل حدودي إذا كان يفضل الحدود الأخرى، فليتنظف بصورة أحسنه إذا كان ذلك بمقدوره نوافذ نفسه كي ينتشر تنوع جمال المنظور أمامه أشد تألقاً ووضاءً.))¹.

سأنتبأنا

النقد لا يعني بأي معنى التقليل من الجهد المبذول، بل على العكس فإن نحن نظرنا من زاوية أرحب فإن النقد سيعتبر مكافأة وتنويه. إن المراجعة والتعديل وحتى التجريح هي السبيل لنشر وشهرة والمحافظة على ما يعمل الغير، لذا فقد ينصح بعدم الرد على من يريد الشيوخ على حساب الجدية والإصلاح. إن النقد البناء هو السعي للاستثمار الجيد لما يحققه الآخر، وفي كثير من الأحيان العمل على الخطأ يكون أسهل منه على الصحة. إن الاختلاف إذا لم يصل إلى الخلاف ورفض الآخر فإنه شرط التدافع، وهذا الأخير أيضا بدوره شرط التطور، إنه لا خوف من الاختلاف ولكن الخوف الأكبر هو من طغيان الرأي الواحد لأن ذلك هو المفسدة الكبرى.

يجب أن تحكمننا سنة تقييمية للأفعال تتبع التفريق بين من يسعى إلى الحق ولا يدركه، ومن يسعى إلى الباطل ويدركه. إن الفشل يعني تجاوز بديهية أن قبول الآخر سبب مفصلي لأي مشروع نهضوي. غير ممكن بأي حال من الأحوال التوهم بأننا قادرين على المضي خطوات إلى الأمام في إيجاد حلول

1 - ويل ديورانت، قصة الفلسفة، ص 842.

لإشكالية التخلف دون التشبع بيقينية أن الآخر هو نصف العقل. إن الحاجة تزداد الآن إلحاحاً على بعث تدافع فكري منفتح يشمل كل التيارات والمشارب. بؤس الفكر هو محاولة بسيطة لمراجعة نقدية للفكر العربي، هذا العمل أو غيره هو بحاجة إلى حالة انفتاح فكري، لذلك المهمة الكبيرة التي تواجه النخب الآن هو التعاضد على خلق التدافع الفكري أسوة بما حدث نهايات القرن 19 وبدايات القرن 20.

لتكن أسوتنا المذهبية الفولتيرية والتي قامت عليها النهضة الأوروبية ((إنني لا أوافقك على أية كلمة مما تقوله، لكنني سأدافع حتى آخر قطرة من دمي عن حقك في أن تقوله))¹.

في الأخير علينا توخي الحذر من أن نقع في موقف تناقض قد يلبسه أخيراً النفاق، هذا الموقف هو الاجترار الدائم الاحتجاجي على التراكم التاريخي الطارح لإشكالية التخلف والذي يقع فيه اللوم على الأجيال السابقة، إن الأجيال القادمة سوف تتحمل تبعات موقفنا الراهن لأن التاريخ ليس خط مستقيم، إن بلورة رؤية مستقبلية تبدأ من الوعي بضرورات التطور التاريخي. كما أنه مطلوب من المسلمين أن يتمعنوا في قرآنهم الذي يقول الله تعالى فيه ((وما يتبع أكثرهم إلا ظناً إن الظن لا يغني من الحق شيئاً إن الله عليم بما تفعلون))².

1 - ويل ديورانت، قصة الفلسفة، ص 437.

2 - سورة يونس، الآية 36.

المحتويات

4	توطئة.....
6	- المقدمة.....
9	- تمهيد :
9	- البناء الفلسفي الصحيح
11	- النقد وصيرورة الفكر
17	الباب الأول : النهضة الأوربية مع فلسفة العلم إلى علمية الفلسفة.....
17	- عصر النهضة وآلة العقل.....
16	- الاقتصاد السياسي.....
28	- أحداث غزة (توقف).....
29	- الفلسفة الحديثة والعملية المفهومية.....
34	- الباب الثاني : إشكاليات المفهومية.....
34	تمهيد.....
38	المنهج.....
39	- توليفة الرموز والموضوع.....
41	- ضروب مركب مفهوم - علاقة.....
44	- ابتدائية التأمل الفلسفي.....
46	- الواقعية.....
48	- الخطاب الجدلي.....
50	- الحصر والإمكانية.....
53	مقالات.....

53تمهيد	-
57مفاتيح الحقيقة	-
58الفكر العربي وتاريخ المعرفة	-
62التراث وتاريخ المعرفة	-
71العقلانية: الخاصة والإمكانية	-
75التراث والديب والكلمة الأزلية	-
78التاريخ	-
82الحدائق	-
83الديب والتفكير الديني	-
87الفن	-
90العروبة	-
93الثقافة	-
98الهوية	-
101الخاتمة	-
103فهرس المواضيع	-